اتفاق الجمعة العظيمة ونهاية الصراع في أيرلندا الشمالية

د.محمد علي محمد تميم
جامعة كركوك

الموقع :

تقع جزيرة أيرلندا في شمال شرق المحيط الأطلسي، محاذية للجزر البريطانية يفصلها عن بريطانيا كل من قناة الشمال والبحر الأيرلندي سانت جورج[١] وتقع أيرلندا الشمالية في الجزء الشمالي الشرقي من جزيرة أيرلندا وتؤلف أيرلندا الشمالية مع انكلترا واسكتلندا وويلز المملكة المتحدة، وتغطي مساحة حوالي (١٤,١٣٩)كم٢[٢]، وتشكل أيرلندا الشمالية حوالي سدس مساحة جزيرة ايرلندا[٣] ويقدر عدد سكانها بحوالي (١,٧٥٠,٠٠٠) أي ربع إلى ثلث مجموع السكان الذين يعيشون في الجزيرة أصلا[٤]، وتشمل أيرلندا الشمالية ست مقاطعات وتقع هذه المقاطعات ضمن محافظة اولستر التي تتبع التاج البريطاني واكبر مدن محافظة اولستر هي بلفاست العاصمة الإدارية لأيرلندا الشمالية[٥].

السكان :

تعود أصول أغلب السكان إلى العنصر الانكلوسكسوني، ويتحدث سكان أيرلندا اللغة الانكليزية والأيرلندية واللهجة الأسكتلندويوالستر[٦] ينقسم سكان أيرلندا الشمالية إلى طائفتين رئيسيتين هما البروتستانت والكاثوليك، والبروتستانت هم أكثر عدداً من الكاثوليك[٧].

مقدمة تاريخية :

نجح ملوك انكلترا في بسط نفوذهم على أيرلندا في عام ١٥٤٢م عندما أعلن برلمان أيرلندا (برلمان دبلن) أن هنري الثامن ملك انكلترا[٨] هو ملك لأيرلندا أيضاً. وبعد ذلك دخل الملك هنري في نزاع مع البابا كمحاولة لبسط نفوذه على الكنيسة في أيرلندا وكان في منهج سياسته أيضاً كسب الأسر الكبيرة ذات النفوذ إلى جانبه والسماح لهم بحكم أراضيهم[٩].

لم تستمر هذه السياسة طويلاً إذ أن وريثته للعرش، أبنته الملكة ماري رأت أن أفضل وسيلة لإخضاع أيرلندا هي أقامة مستوطنات للانكليز هناك وواصلت أختها إليزابيث هذه السياسة وزادت عليها تشدداً ضد الكاثوليك الأيرلنديين، الأمر الذي أوجد فيهم روحاً قومية معادية للانجليز[١٠] ولا غرو إذن أن شهدت فترتها اندلاع عدة ثورات ضدها، لكنها أخمدت[١١]، لكن سياسة أقامة

المستوطنات الانجليزية استمرت، وبدأت تثير حفيظة ومخاوف ملاك الأراضي الكاثوليك في أيرلندا الذين كانوا يخشون مصادرة أراضيهم لإقامة المستوطنات والمزارع الانجليزية عليها، وكذلك كانوا يخشون الاضطهاد الديني[١٢]، ونتيجة لذلك ثار الأيرلنديون في عام ١٦٤١ بثورة شملت كل البلاد واستمرت لمدة عشر سنوات، وكان هدفها هو الاستقلال[١٣] على الرغم من التمويهات التي كان يطلقها زعماؤها من أنهم موالون للملك، أو أنهم لا يريدون شيئاً غير الحرية الدينية وقد استمرت هذه الثورة حتى عهد أوليفر كرومول[١٤]، فأخمدها بقسوة شديدة، وتفرق قادتها بين مقتول ومنفي وهارب إلى فرنسا واسبانيا وضاق الحال بسكان أيرلندة بعد الثورة[١٥].

وحلاً لمشكلة أيرلندا قسم كرومول أراضي الملاك الأيرلنديين الكبار بين جنده والمساندين له، وبالرغم من أن هذا الحل قد أضعف من قوة أولئك الملاك، ألا أنه لم يكن حلاً ناجحاً، لذلك استمرت الحكومة في سياستها الرامية لأضعافهم بإصدار القوانين ضدهم[١٦]. وكان غرض الحكومة الأكبر في الواقع، إزالة الديانة الكاثوليكية من أيرلندا، فجاءت قوانينها لتمنع الكاثوليك من أن ينتخبوا أو ينتخبوا للبرلمان، أو يكونوا أعضاء في الحكومة (الإقليمية) ويعملوا في دواوينها أو يشتغلوا بمهنة المحاماة أو يصبحوا ضباط في الجيش، أو يشتروا الأرض، بل منعوا من أن يدرسوا في المدارس[١٧] وقد نتج عن تلك الإجراءات كلها تمكن وازدهار فئة البروتستانت في أيرلندا ، وازدياد مساندتهم للحكومة، خصوصا وأنها – أي حكومة لندن – ظلت مسيطرة على البرلمان الأيرلندي والتجارة الأيرلندية[١٨].

لم يكن أمام بعض الأيرلنديين الغاضبين ألا الدعوة إلى وحدة كل الأيرلنديين بغض النظر عن دينهم – لغرض الوقوف أما التسلط البريطاني عليهم. وقد بلغت تلك الدعوة ذروتها عندما حاولوا تحت قياد بتوبولدتون[١٩] وبمساعدة فرنسا أقامة جمهورية أيرلندية، لكن حكومة بريطانيا قضت على هذه المحاولة في عام ١٧٩٨م[٢٠].

سعت الحكومة البريطانية لحل المسألة الأيرلندية بخلق وحدة بين أيرلندا وبريطانيا، وقد تم لها ذلك في عام ١٨٠١م بعد أن وعدت بإعطاء الكاثوليك حقوقهم كاملة غير منقوصة ، والواقع أن هذا الاتحاد استفاد منه إقليم اولستر البروتستانتي، إذ أن بقية أيرلندا ظلت تعاني من ضيق اقتصادي، كما ظلت حقوق الكاثوليك مهددة، لذلك ظلوا على مطالبتهم بها، وظلت الحكومة تقمع حركاتهم التي اتسمت بالعنف أحياناً، فمثلاً عندما حاول أوبراين الثورة في ١٨٤٨ قمعت الحكومة ثورته ورحلت

قادتها الى استراليا[٢١]. وساد شعور في ايرلندا أن بريطانيا وراء كل مآسي أيرلندا، ولذا بدأت حركات أيرلندية سرية تعمل على أقامة جمهورية أيرلندية حتى ولو كان عن طريق القوة[٢٢] وبدأ بذلك عهد من العنف والثورات، كان من نتيجته أقتناع الحكومة البريطانية بضرورة القيام بإصلاحات في ايرلندا، وتركزت محاولاتها على القيام بإصدار قوانين نجح بعضها جزئياً وفشل بعضها الآخر[٢٣].

استمرت مطالبة الزعماء الأيرلنديين بالحكم الذاتي فأنشأوا عام ١٩٠٠م الحزب البرلماني الأيرلندي الذي ساندة معظم الأيرلنديين ما عدا أهل اولستر البروتستانت الذين كانوا يعارضون مبدأ الحكم الذاتي ويحبذون الوحدة مع انكلترا[٢٤].

بحلول عام ١٩١٤ كانت الحركة القومية الأيرلندية قد ولدت ، وشهدت الساحة الأيرلندية قيام عدة أحزب سياسية كلها ذات آمال ومرام قومية، كما شهدت نشاطاً متزايداً من أجل الحكم الذاتي[٢٥].

الخلفية السياسية للصراع الأيرلندي الشمالي :

في عام ١٩٢٠ أصدرت الحكومة البريطانية قانون الحكومة الأيرلندية والذي بموجبه قسمت أيرلندا إلى قسمين[٢٦] بعد عام من صدوره اي في عام ١٩٢١، ضم القسم الجنوبي ٢٦ مقاطعة ذات غالبية كاثوليكية[٢٧] أما القسم الشمالي فقد ضم ٦ مقاطعات وهي ما يعرف بأيرلندا الشمالية او محافظة اولستر وبقيت جزء من المملكة المتحدة وهي ذي غالبية بروتستانتية[٢٨] وأقلية كاثوليكية هم السكان الأصليين له[٢٩].

دعمت الحكومة البريطانية البروتستانت في صراعهم مع الكاثوليك ومكنتهم من كل شيء في اولستر، وبقي العنف مستمراً وبقيت المعارضة مشتعلة وكان هناك مجموعة من الأحزاب السياسية[٣٠] العاملة في الساحة منها ما يدعو إلى الانفصال والتحاق أيرلندا بجمهورية أيرلندا ومنها ما يدعو إلى بقاء ارتباطها مع المملكة المتحدة ومنها من اختار الطريق الوسط بأن يكون الحل عن طريق الدستور أو منح المزيد من الحريات وتعديل بعض القوانين.

استمرت الصراعات والاحتجاجات طوال الفترة بين ١٩٢١ و ١٩٦٨ وأخذت رتابة الصراع المستمر والاحتقان المتواصل، لكن هذا الاحتقان تمخض عنه في عام ١٩٦٨ تأسيس جمعية الحقوق المدنية لأيرلندا الشمالية (NICRA)[٣١] وهي حركة تطالب بحقوق متساوية للجماعات

الكاثوليكية في أيرلندا الشمالية، وكان ظهورها بداية لحركة جماهيرية ذات صفة سياسية وأدت إلى سلسلة من المظاهرات التي تولد عنها عنف استمر ما يزيد على الثلاثين عاما[٣٢].

كانت جمعية الحقوق المدنية لأيرلندا الشمالية ومعها عدد من المنظمات الأخرى مثل حملة العدالة الاجتماعية، ترى بأن أيرلندا الشمالية هي دولة عنصرية تخدم مصالح المجتمع البروتستانتي وبالرغم من محاولات الإصلاح التي طرحها رئيس الوزراء الاتحادي آنذاك تيرانس اونيل كان الشعور السائد بان هذه الإصلاحات لا تحقق ألا تحسناً ضئيلاً جداً في وقت متأخر جداً[٣٣].

تقدمت جمعية الحقوق المدنية بعدد من المطالب لجعل مجتمع أيرلندا الشمالية أكثر عدالة تمثلت بما يلي :

١. حماية الحريات الأساسية للسكان بما فيها الحق في الحصول على السكن والعمل والرفاه الاجتماعي .
٢. حماية الحقوق الدينية والسياسية للأفراد.
٣. تحديد جميع أشكال استغلال السلطة.
٤. ضمان حرية الحديث والخطابة والتجمع وتشكيل الجمعيات.
٥. أعلام الناس بحقوقهم القانونية[٣٤].

ونزلت الجمعية إلى الشارع وقادت الناس في مسيرات عامة لنشر قضيتها، ورداً على هذا التصعيد تم تنظيم مظاهرات مضادة من قبل المجموعات البروتستانتية والاتحادية، وانتهت هذه المواجهات بالعنف في أغلب الأحيان، وخوفاً من التصعيد منعت الحكومة مظاهرات الجمعية[٣٥]. لكن البلاد انجرفت الى العنف في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وكان الوضع يغلي ومحتقن جداً وانتشرت المظاهرات والحرائق المتعمدة والهجمات في البلاد وتم نشر قوات الشرطة في كل مكان وازداد الوضع تعقيداً[٣٦]. وكان لهذا الصراع أطرافاً تحركه فبالإضافة الى العامل الخارجي (جمهورية أيرلندا) كان هناك الاحزاب السياسية الداخلية التي تصطبغ غالباً بصبغة طائفية[٣٧] هي السبب الرئيسي في الصراع وكان لأغلب هذه الأحزاب أجنحة عسكرية أو منظمات أو جمعيات ساندة وأبرزها :

١. الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت (Irish Republican Army) (IRA):

وهو منظمة شبه عسكرية وجيش مؤقت يسعى لتحرير أيرلندا الشمالية من الحكم البريطاني وإعادة توحيدها مع جمهورية أيرلندا، تم تاسيسه عام ١٩١٩ كوريث للمتطوعين الأيرلنديين[٣٨] وكان الغرض من الجيش الأيرلندي أن يجعل الحكم البريطاني في أيرلندا غير مؤثر عبر استعمال المقاومة المسلحة ضده وذلك في سبيل خدمة الهدف الاوسع وهو الحصول على الجمهورية المستقلة[٣٩].

ضعف الجيش الجمهوري الأيرلندي كثيراً خلال الخمسينات، وفي عام ١٩٦٢ أعلن شجبه للعنف، لكن بسبب الاحداث المتصاعدة التي بدات تظهر في نهاية الستينات في أيرلندا الشمالية بسبب مطالب الكاثوليك بحقوقهم المدنية والانفصال عن بريطانيا والوحدة مع جمهورية أيرلندا ونتيجة لهجوم البروتستانت ومعهم الشرطة على الكاثوليك في عام ١٩٧٠ أنقسم الجيش الجمهوري الأيرلندي في دبلن (عاصمة جمهورية أيرلندا) حول التدخل في الأحداث خوفاً من حمام الدم[٤٠]. لكن الرأي المؤيد للتدخل بتأثير قسم الجيش الموجود في أيرلندا الشمالية شق طريقه إلى الأمام وانقسم الجيش الى الشرعيين في دبلن وإلى الجيش الجمهوري المعارض الذي بدأ حلمة عسكرية أضطرت بريطانيا إلى التدخل بقواتها وفصلت المناطق البروتستانتية عن الكاثوليكية[٤١]. مما ادى إلى شن حرب شاملة من قبل الجيش الجمهوري ضد الجيش البريطاني وحدثت مواجهات عنيفة مثل يوم الأحد الدامي (سنأتي على ذكره في موضع آخر) في كانون الثاني عام ١٩٧٢ وبقي الجيش يمثل احد اللاعبين الرئيسيين في المشهد السياسي لأيرلندا الشمالية حتى أتفاق الجمعة العظيمة في عام ١٩٩٨ وما بعدها [٤٢].

٢. الشين فين :

هو حزب سياسي أيرلندي، موجود في كل من أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا ينظر إليه البعض على أنه الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي، وتطلق التسمية على عدد من الحركات السياسية الأيرلندية خلال القرن العشرين التي تدعي انها جزء من الحزب الأصلي الذي أسس في عام ١٩٠٥ على يد أرثر جريفيث وتعني الكلمة أنفسنا أو نحن أنفسنا (We Ourselves أو Ourselves) وهذا ألاسم استخدمته عدة حركات سياسية أيرلندية في القرن العشرين، وكل من هذه الحركات أدعت أنها الرافد الوحيد في الحزب الأصلي الذي تأسس في عام ١٩٠٥[٤٣]. لكننا نجزم بأن هذا الحزب ظهر من الشرخ الذي حدث في عام ١٩٧٠ داخل الحركة الجمهورية الأيرلندية[٤٤] ويعتبر هذا الحزب هو الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي وزعيمه هو جيري أدمز[٤٥] ومن

شخصياته الأخرى المهمة مارتن مغنيس[٤٦] وهو يدعو إلى توحيد كل أيرلندا وفصل أيرلندا الشمالية عن بريطانيا ويقوم على الاشتراكية الديمقراطية[٤٧].

٣. حزب أولستر الوحودي (Ulster Unionist Party) :

هو الحزب البروتستانتي الأساسي في أيرلندا الشمالية ويرأسه دافيد تريمبل David Trimble[٤٨] يدافع الحزب على بقاء أيرلندا الشمالية تابعة لبريطانيا وله توجه محافظ، وكان يؤمن بضرورة الوصول إلى حل وأن على الجمهوريين والاتحاديين نبذ العنف والمشاركة في إدارة أيرلندا الشمالية وبقي اكبر حزب اتحادي حتى عام ٢٠٠٥[٤٩].

٤. قوات متطوعي الأولستر (UVF) :

تم تشكيل هذه القوة عام ١٩٦٦ لحماية علاقة أيرلندا ببريطانيا في وجه المطالب الكاثوليكية بالتغيير والأنفصال[٥٠] .

٥. اتحاد الدفاع عن الأولستر (UDA) :

قوة أكثر شعبية من قوات المتطوعين ولها نفس الأهداف، وكان لهذه القوة الشعبية في عام ١٩٧٢ حوالي ٤٠ ألف عضواً[٥١].

٦. التنظيم البرتقالي :

هو اكبر منظمة بروتستانتية في أيرلندا الشمالية والتي تضم على الأقل ٧٥ ألف عضو[٥٢] ويرجع أصل هذه المنظمة الى معركة حدثت في القرن السابع عشر من أجل تحديد السيطرة بين الكاثوليك والبروتستانت وقد قاد الملك وليام[٥٣] الذي يطلق عليه الملك البرتقالي المعركة ضد الملك الكاثوليكي جيمس وقد انتصر الملك وليام ووصل إلى العرش في انكلترا وكان انتصاره كبيرا في معركة بوين في أيرلندا في عام ١٦٩٠[٥٤] وقد حددت المعركة السيطرة الدينية على الجزر البريطانية[٥٥].

وفي عام ١٧٩٥ ونتيجة لاستمرار الصراع الطائفي كانت هناك معركة أخرى هي معركة الماسة انتصر فيها البروتستانت على الكاثوليك وأعلنوا عن ولادة التنظيم البرتقالي[٥٦].

تعتبر المنظمة نفسها مدافعة عن الحقوق المدنية والدينية للبروتستانت وتحافظ على حكم الملك البروتستانتي لعرش المملكة المتحدة ومن شروط عضويتها أن يكون العضو بروتستانتياً[٥٧] وقد كان لهذه المنظمة دوراً كبيراً في الصراع وكانت تصرفاتها مثيرة للاستفزاز خاصة في بداية الصيف من

كل عام عندما يتزامن ذكرى معركة الكاثوليك معهم (معركة الماسة) حيث يخرجوا إلى طريق يمر من حي ذو أغلبية كاثوليكية ويعتدوا على السكان ويقرعوا الطبول الكبيرة ويستفزوا الناس ويذكروهم بتاريخ المعركة وكيف انتصروا هم وخسر الآخرين[٥٨] وكانت المسيرات التي يقوم بها التنظيم مظهراً سيئاً من مظاهر الصراع الطائفي في شمال أيرلندا .

٧. الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي (SDIP) :

كان هذا الحزب بقيادة جون هيوم وقد كان يؤمن بأن الحل الدستوري هو الطريق الوحيد[٥٩] لحل النزاع، كما كان يرى هذا الحزب أنه لابد من أشراك الجمهورية الأيرلندية في أي حل، وكان هذا الحزب أقرب إلى الجمهوريين والشين فين والجيش الجمهوري الأيرلندي، لكنه كان ينبذ العنف ولا يؤمن به طريقاً لحل القضية الأيرلندية[٦٠].

٨. الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) :

كان الحزب الديمقراطي الاتحادي يرى أن على ايرلندا الشمالية أن تكون جزءاً من بريطانيا العظمى وأن لا مجال للتفاوض في هذا الشأن وكان الحزب الاتحادي بقيادة أيان بيسلي معاديا دائماً لفكرة أدخال الشين فين في الحكومة حتى يتم القضاء على الجيش الجمهوري الأيرلندي وقد أصبح الحزب أكبر الأحزاب في أيرلندا الشمالية في عام ٢٠٠٧[٦١].

كانت المنظمات والجمعيات التابعة للاحزاب الوحدوية بل ان الاحزاب الوحدوية نفسها أكثر واكبر عدد وتنظيم من الجمعيات والمنظمات التابعة للشين فين أو الوطنيين كما أخذ يعرف فيما بعد[٦٢] وربما يكمن السبب أن الأولى كانت مدعومة من السلطة، ومهيأ لها كل وسائل الدعم لكن الأخرى لم يكن يوفر لها شيء ألا ما يتم تقديمه من المتبرعين والمتطوعين وربما دعم بسيط من بعض الأوساط في جمهورية ايرلندا.

أدامت هذه الاحزاب ومن ورائها الجمعيات والمنظمات المرتبطة بها زخم الصراع وازداد العنف في ايرلندا الشمالية طوال الفترة من عام ١٩٦٨ والفترات التي تلتها ففي عام ١٩٧٢ على سبيل المثال اطلقت حركة الحقوق المدنية حملة ضد الاعتقالات في صفوف الكاثوليك والتي اعتبرتها مثالا اخر على غياب العدل والمساواة في ايرلندا الشمالية[٦٣]، ففي ٣٠ كانون الثاني تم تنظيم مسيرة في لندن ديري[٦٤] للاحتجاج على سياسة الاعتقالات المستمرة، وقد شاركت جماهير كبيرة في هذه المسيرة التي كان من المفترض ان تكون مسيرة سلمية وبما ان مثل هذه المسيرات كانت تنتهي

بالعنف في اغلب الاحيان امتلات الشوارع بافراد الحرس البريطاني بما فيها كتيبة المظليين التي تم نقلها من بلفاست، وقد ادعى الجيش انه تعرض لهجوم من قناصي الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت مما اضطرهم للرد على اطلاق النار، اما المتظاهرون فقالوا ان القوات المظلية اطلقت النار على المتظاهرين العزل دون ان تتعرض لاي هجوم وكانت النتيجة ان قتل ١٣ شخصا من المتظاهرين العزل ومات الرابع عشر اثناء التحقيق[٦٥] وقد سمي هذا اليوم بالاحد الدامي[٦٦].

ونتيجة لذلك انفجرت الازمة وبلغ عدد القتلى في الصدامات التالية في العام نفسه حوالي ٤٧٤ شخصا ولم تتراجع بريطانيا عن سياسة قمع العنف بالعنف[٦٧]، وكان الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت يعتقد بان العنف سيجبر الحكومة البريطانية في النهاية على الانسحاب من ايرلندا الشمالية وان يتم اعلان الجمهورية في المقاطعات الـ٣٢ كاملة، اما القوات العسكرية الساندة الموالية فكانت مؤمنة بحماية ايرلندا الشمالية وعلاقتها مع بريطانيا وكانوا يروا ان استخدام العنف امر مبرر للدفاع عن البلاد ومهاجمة اعدائها في الجيش الجمهوري المؤقت بدافع اساسه حماية الإرادة الديمقراطية للاغلبية في ايرلندا الشمالية وبالاخص الاتحاديين الذين كانوا يرغبوا في البقاء جزء من بريطانيا العظمى، ولقد استخدم البريطانيون قوتهم السياسية والأمنية ونظمهم القانونية لمحاولة تحقيق ذلك[٦٨]. واقدموا في ٢٤ اذار من نفس العام (أي عام ١٩٧٢) على اتخاذ قرار بحل المجلس المحلي في ايرلندا الشمالية، واعلان تبعيتها المباشرة لإدارة الحكومة المركزية في لندن[٦٩].

وفي ٩كانون الاول ١٩٧٣ عقدت اتفاقية سنكديل (Suningdale) التي تقضي بان تتقاسم الاحزاب في ايرلندا الشمالية السلطة وفق نظام إداري جديد بواسطة انشاء ما يعرف بـ(مجلس أيرلندا) وكان هذا مؤشر على بداية الجهد السياسي لحل الازمة[٧٠] لكن الظروف التي احاطت في مجلس ايرلندا كانت صعبة للغاية ففي ٢٨ أيار ١٩٧٤ تم حل المجلس التنفيذي لتقاسم السلطة بعد اضراب عمال نظمه مجلس عمال اولستر التابع للحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي[٧١].

وفي محاولة لضبط العنف المتصاعد طرحت الحكومة البريطانية قانون مكافحة الارهاب عام ١٩٧٤ الذي سمح باعتقال المشتبه بهم وعدم تمكينهم من الحصول على المساعدة القانونية لكن هذا الامر لم يزد الوضع الا سوءا[٧٢]، وزاد العنف بشكل كبير وقتل ما بين عام ١٩٦٩و ١٩٩٨ حوالي ٣٢٣٤ شخصا معظمهم من المدنيين[٧٣] ومن الواضح ان معدل القتلى والمصابين مثل مأساة لايرلندا الشمالية حيث اعتبرت مستويات العنف هذه ان المجتمع الايرلندي الشمالي ليس مجتمعاً

ديمقراطيا، فقد تاثرت جميع نواحي الحياة بهذا الصراع وخاصة مجال الاسكان والتعليم والرياضة وتطوير الاعمال والتوظيف والثقافة، وكان من الواضح انه لا يمكن تجاوز ما حدث بعصا سحرية وفشلت جميع المحاولات للتوصل الى حل سياسي حيث لم يرغب أي من الاطراف المتنازعة التنازل عن مطالبهم وبدات كلا الاطراف اقرب الى التمسك بالعنف بدلا من البحث عن السلام ، مما جعل السلام يبدو أمرا بعيد المنال .

في أواخر السبعينيات حاولت الحكومة البريطانية تخفيف العنف على جميع المستويات[٧٤] الا انها لم تستطيع القضاء على القوات شبه العسكرية كما كان هناك اعتراف داخل الحكومة البريطانية والدوائر العسكرية انهم لن يستطيعوا ان يهزموا المجموعات العسكرية التابعة للجيش الجمهوري الايرلندي او للاحزاب الوطنية ولذلك كان لابد لاي حل ان يكون حلا سياسيا[٧٥] على الرغم ان مصالح ومطالب الوطنيين بالحكم الذاتي وانسحاب القوات البريطانية تتعارض مع مطالب اغلبية السكان الذين يرغبون في ان تبقى ايرلندا الشمالية جزءا من المملكة المتحدة[٧٦] .

في بداية الثمانينات ساد شعور ان طريق المفاوضات اصبح مسدودا وانه لا بديل عن الصراع الطائفي المستمر وظهر تصعيدا اخراً للعنف[٧٧] وأدت مرة اخرى احداث الصراع الى مظاهرات محتدمة، ولأول مرة فاق عدد الاشخاص الذين قتلوا على ايدي المجموعات المسلحة، اولئك الذين قتلوا على يد الجمهوريين، ولقد ادت موجة التفجيرات التي نظمها الجيش الجمهوري المؤقت الى تنظيم المزيد من الهجمات المنتظمة على البنية التحتية للاقتصاد البريطاني[٧٨] . ولكن بالرغم من كل ذلك تم التوقيع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥ على الاتفاقية الانكليزية – الايرلندية التي اوجبت على الحكومة البريطانية التشاور مع حكومة جمهورية ايرلندا فيما يتعلق بسياساتها حول ازمة ايرلندا الشمالية[٧٩].

وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٨ عقدت محادثات في المانيا الغربية (في حينها) بين ممثلين عن احزاب ايرلندا الشمالية ضمت كل من حزب اولستر الاتحادي (NUP) والحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) والحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي (SDIP) وحزب تحالف ايرلندا الشمالية (APNI) واعتبر هذا الاجتماع خطوة متقدمة جمعت فيه اربعة احزاب رئيسية على امل انفتاح المجتمعين على الاحزاب الاخرى بغية الوصول الى اتفاق يوحد الجميع[٨٠].

وفي بداية التسعينات من القرن الماضي ظهر لدى بريطانيا تصور اخر حول القضية الايرلندي تمثل في تصريح وزير الدولة البريطاني لشؤون ايرلندا الشمالية بيتر بروك (PeterBrook) في ٩ تشرين الثاني١٩٩٠ بأن بريطانيا ليس لها إستراتيجية انانية او اهتمامات ومطامع شخصية واعلن بيتر بروك ان بنود الاتفاق الذي توصلت اليه الاحزاب في ايرلندا الشمالية بناءا على محادثات تشرين الثاني ١٩٨٨[٨١] والذي ركز بضرورة نبذ العنف عند التفاوض والاعتراف بكل الاحزاب وقبولها في اي اجتماع تفاوضي بعد ان تعلن نبذها للعنف، وكان هذا الاعلان بداية لوضع الاسس الحقيقية للتفاوض بين الاحزاب الرئيسية في ايرلندا الشمالية[٨٢].

وفي ١٤ نيسان ١٩٩٣ قام كل من جون هيوم وجيري ادامز بمباحثات حاول الاول اقناع الثاني بان العنف ليس له نهاية وان لا طريق للحل الا التفاوض والسلام واستطاع الشخصان الخروج بتصريح مشترك لاول مرة شكل انعطافه في القضية الايرلندية الشمالية[٨٣] وقد ساعد هذا اللقاء الأحزاب الأخرى على المشاركة في الحوار، ودفعت الحكومتين البريطانية وحكومة جمهورية ايرلندا باتجاه اطلاق عملية السلام باصدار (الاعلان المشترك) او ما يسمى باعلان داوننغ ستريت في ١٥كانون الاول١٩٩٣[٨٤] والذي نص على ان الحكومة البريطانية لم يعد لها اي مصالح انانية في ايرلندا الشمالية ولكنها ستعمل على حماية ارادة الاغلبية، اما الجمهورية الايرلندية فقد اعترفت بان اي حق في تقرير المصير يجب ان يحصل على موافقة الاغلبية بما فيهم الاتحاديين، وسيلتزم كلا الشعبين بالوسائل السلمية لانهاء العنف [٨٥].

وفي ٣٠ آب ١٩٩٤ اعلن الجيش الجمهوري الايرلندي وقف اطلاق النار وايقاف أي شكل من اشكال العمل المسلح واستخدام العنف ضد المصالح البريطانية وتم الرد عليه من قبل الجناح العسكري للاتحاديين الموالين لبريطانيا في ١٣تشرين الاول١٩٩٤ بايقاف العمل المسلح ايضا[٨٦] ونتيجة لهذين الموقفين اندفع التفاوض الى امام وتم التوقيع في ٢٢ شباط ١٩٩٥ بين الحكومة البريطانية وحكومة جمهورية ايرلندا على برنامج لايجاد مؤسسات عبر الحدود تتعاون فيما بينها لتخفيف حدة الصراع وايجاد حل وكذلك ايجاد حكومة جديدة لايرلندا الشمالية[٨٧] بناءا على ذلك طالب وزير الدولة البريطاني لشؤون ايرلندا الشمالية السير باتريك ميهو Patrek mhew في ٧ اذار١٩٩٥ نزع بعض اسلحة الجيش الجمهوري الايرلندي السري كشرط لقبول الشين فين طرفا في المفاوضات التي تجري بين جميع الاحزاب الايرلندية[٨٨].

وفي ٢٠ تشرين الثاني١٩٩٥ قام الرئيس الامريكي بل كلنتون بزيارة الى ايرلندا الشمالية لتشجيع عملية السلام وشاركه السيناتور جورج ميتشل في الزيارة والذي عينه كمبعوث للسلام في ايرلندا الشمالية وكرئيس للهيئة الدولية للاشراف على نزع السلاح[٨٩] وبدأت الامور تسير بشكل حسن، لكن بحلول كانون الثاني ١٩٩٦ اعلن الجيش الجمهوري الايرلندي ان هناك تلكا في المحادثات وبان الاحزاب الاخرى تقوم بتغييب الشين فين عن المحادثات، وفي ٩ شباط ١٩٩٦ خرق الجيش الجمهوري الايرلندي وقف اطلاق النار بقيامه بتفجيرات كاناري وارف Canary Wharf في لندن[٩٠] ورغم تعطيل هذا الحادث للمحادثات ألا أن الارادة السياسية كانت لكل من لندن ودبلن مصممة على ايجاد حل ففي ١ حزيران ١٩٩٦ تم استكمال المحادثات بيبن الطرفين (بريطانيا وجمهورية ايرلندا) والأحزاب الرئيسية في شمال ايرلندا ، ورفض الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) المشاركة في المحادثات وتم ايضا استبعاد الشين فين (SF) بسبب صلتهم بالجيش الجمهوري الايرلندي وكانت نتيجة الاستبعاد هذه أن اعلن الجيش الجمهوري في ٢٠ تموز ١٩٩٧ التزامه بوقف اطلاق النار مرة ثانية [٩١].

كان الطريق للسلام في التسعينات طويلا وصعباً وكانت الصعوبة في العملية اشراك جميع الاطراف وحل مسألة القوات العسكرية المساندة وكيفية احجامهم عن اللجوء للعنف ، وكانت ايضا مسألة نزع سلاح الجيش الجمهوري الايرلندي وفيما كان ذلك سيتم قبل اجراء اي محادثات ، عقبة كبيرة كما ان رفض الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) المشاركة في المحادثات كان يعني وجود معارضة لعملية السلام[٩٢].

بدأت جميع المحادثات حول مستقبل ايرلندا الشمالية في صيف ١٩٩٧ وبقي الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) بعيدا عن المحادثات بينما اخذ حزب الشين فين (SF) موقعه على طاولة المفاوضات للمرة الاولى، ولتجاوز مسالة نزع الاسلحة تم تفعيل الهيئة الدولية لنزع الاسلحة برئاسة جورج ميتشل لتشرف على تدمير اسلحة القوات العسكرية المساندة[٩٣] وكانت المحادثات محتدمة ولم تكن الاحزاب المختلفة راضية عن التقدم، وفي كثير من الاحيان تم حجب الاحزاب المرتبطة باجنحة عسكرية مثل الشين فين (SF) وغيرها بسبب تجدد عمليات العنف[٩٤].

وفي نيسان من عام ١٩٩٨ وصلت المحادثات الى طريق مسدود مرة اخرى وكان ٩ نيسان الموعد النهائي للتوصل الى اتفاقية ولم يكن واضحا لبضع ساعات فيما اذا كان سيتم التوصل الى

صفقة، وفي ١٠ نيسان ١٩٩٨ تم التوصل الى اتفاق سمي باتفاق الجمعة الجيدة او الجمعة العظيمة (Good Friday Ayreement) في بلفاست وتمت المصادقة عليه من قبل معظم الاحزاب السياسية الرئيسة في ايرلندا الشمالية اضافة الى الحكومة البريطانية وجمهورية ايرلندا[٩٥] وكانت الاتفاقية تعد بمستقبل افضل للجميع.

أتفاقية الجمعة العظيمة أو الطيبة :

لم يكن اتفاق الجمعة العظيمة أنياً وليد اللحظة وانما كان تعبيراً عن مسيرة طويلة استمرت اكثر من ثلاث عقود ونصف من الصراع الدموي، بدات مراحلها الاول منذ الاتفاقات في السبعينات من القرن الماضي مرورا بالثمانينات ثم التسعينات وتحديدا في عام ١٩٩٣ حيث جمعت جميع الاتفاقات والتي لم تطبق في بعض الاحيان وانهارت في احيان اخرى ووضعت في اتفاقية واحدة نستطيع ان نسميها اتفاقية تراكمية عبر مرحلة زمنية طويلة ربما تكون من اكثر الاتفاقيات التي استغرقت هذا الوقت من الحوار والصراع والتفاوض، وصهرت في بودقة واحدة هي اتفاق الجمعة العظيمة وهذه الاتفاقية لم تغلق وانما بقي بابها مفتوحا لاضافة مؤسسات جديدة وربما تعديلات جديدة على القوانين بل وتعديلات جديدة على دساتير كل من بريطانيا وجمهورية ايرلندا، ووصفت في بعض الاحيان انها اتفاقية الغموض الابداعي Creative ambiguity وكما وصفها احد السياسيين من جمهورية ايرلندا باننا وقعنا الاتفاق ثم بدأنا بمناقشته[٩٦].

نصت اتفاقية الجمعة العظيمة على بعض التغيرات في دستور كلا الدولتين البريطانية والايرلندية، حيث تخلت جمهورية ايرلندا عن مطالبتها بايرلندا الشمالية[٩٧]، ووافقت المملكة المتحدة على ان تنظم ايرلندا الشمالية إلى ايرلندا الجمهورية إذا صوتت الأغلبية في المستقبل[٩٨]. وقد تم إنشاء هيئات حكومية للشمال والجنوب وهيكليات للشرق والغرب إضافة إلى بعض المؤسسات الأخرى وهو ما سنتناوله في موضع أخر من هذه الدراسة.

تضمنت الاتفاقية آلية وأساس لحل المشكلة الايرلندية، احتوت على حوالي احد عشر فصل وملحقين ركز الملحق الأول على مواعيد ادراج التشريعات التي يجب سنها أو تعديل تشريع سابق بالنسبة لبريطانيا وتناول الملحق الثاني المواد التي يجب فيها تعديل دستور جمهورية ايرلندا[٩٩] وركز الفصل الأول على المبادئ العامة التي كان ابرزها هو ان يكون لايرلندا الشمالية مجلس تشريعي يمتلك سلطات تشريعية وكذلك ايجاد الية لتقاسم السلطات عبر مراحل زمنية متفق عليها[١٠٠]

والسماح للاحزاب الرئيسية بترشيح الوزراء وايجاد مجلس وزراء الشمال والجنوب يسمح بالتعاون عبر الحدود بين الجزء الشمالي والجنوبي لايرلندا والاتفاق على اطلاق سراح السجناء السياسيين لدى القوات العسكرية الملكية[١٠١]، وتحديد فترة عامين لنزع الاسلحة من المنظمات والاجنحة العسكرية المرتبطة بالاحزاب السياسية، كما تم الاتفاق أيضا على اصلاح شرطة اولستر الملكية وتغير اسمها وتحقيق التوازن فيها عبر مراحل زمنية[١٠٢]، وتم الاتفاق ايضا على نزع اسلحة القواعد البريطانية في ايرلندا وتخفيض عديد قوات بريطانيا في شمال ايرلندا، وجاء ايضا في مبادئ الاتفاق الغاء القانون البريطاني الخاص بايرلندا والذي يفرض سيادة بريطانية على الجزيرة كلها[١٠٣] ، وتأييد حق جميع سكان ايرلندا الشمالية في حصولهم على جنسيات ايرلندية او بريطانية او الاثنين معا والاتفاق على عدم تغيير هذا الوضع مهما تغير وضع ايرلندا الشمالية السياسي، والرجوع الى الشعب في اي خطوات تتخذ بشأن مستقبل ايرلندا مع الاشارة الى ان جميع الاطراف متفقون على ان معظم سكان ايرلندا الشمالية يرغبون في الاستمرار بانه جزء من بريطانيا وان معظم سكان جزيرة ايرلندا ككل ومعهم اقلية لا باس بها من الشمال يتطلعون ان تكون ايرلندا متحدة ولن يتغيرموقف ايرلندا الشمالية الا بموافقة سكانها من خلال الاستفتاءات التي تقام بامر من وزير الخارجية البريطاني، وتكون المدة بين الاستفتاء والاخر سبع سنوات على الاقل[١٠٤].

وتناول الفصل الثاني الامور الدستورية والقانون الاساسي الذي يحكم ايرلندا الشمالية وفقا للمبادئ الواردة في الفصل الاول وما هي القوانين التي تتلاءم مع المرحلة والتي يجب ان تبقى اي ان تكون هناك مراجعة شاملة لكل القوانين[١٠٥].

وجاء الفصل الثالث والرابع والخامس يتحدث حول المؤسسات الديمقراطية في ايرلندا الشمالية وما هي المؤسسات الضرورية التي يجب ان تنبثق عن الاتفاق لغرض تفعيل وتطبيق الاتفاق باحسن وجه (وهي ما سنتاوله في موضع اخر من هذه الدراسة) [١٠٦].

اما الفصل السادس فقد ركز على الحقوق التي يحصل عليها الطرفين وحقوق المواطنة في ايرلندا الشمالية وتكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز طائفي او حسب مفهوم الاغلبية او الاكثرية، اضافة الى ذلك ركز ايضا على تحقيق المصالحة وكيفية التعامل مع ضحايا العنف كما تناول هذا القسم من الاتفاق القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكيفية انعاش الاقتصاد ودعم عملية البناء والتقدم[١٠٧].

وتناول الفصل السابع قضية نزع الاسلحة وجمعها، وركز الفصل الثامن على علاج القضية الامنية واصلاح المؤسسات الامنية وتحقيق الالية للتوازن فيها، اما الفصل التاسع فقد ركز على كيفية حماية هذه الاتفاقية وادامة الحوار لتفعيل الاتفاق وحماية النظام والعدالة وكان هناك ملحقين لهذا القسم[١٠٨] ركز الملحق الأول على هيئة النظام في ايرلندا الشمالية وركز المحلق الثاني على نظام العدالة الجنائية، اما الفصل العاشر فقد ركز على قضية السجناء واطلاق سراحهم وكيفية علاج مشكلاتهم وكيفية التعامل معهم والغاء كل قوانين تجريمهم وفتح صفحة جديدة[١٠٩]، وتناول الفصل الحادي عشر التصديق على هذه الاتفاقية وتطبيقها ومراجعتها وكيفية اجراء المراجعة لها[١١٠] .

تم الاستفتاء على الاتفاقية في ٢٢ ايار١٩٩٨ وكان الاستفتاء يشمل كل من شمال ايرلندا وجمهورية ايرلندا وقد عملت منظمات المجتمع المدني على نجاح الاستفتاء بشكل كبير ومكثف وكانت النتيجة ان حصل الاستفتاء في ايرلندا الشمالية على حوالي ٧١% مع الاتفاقية وفي جمهورية ايرلندا على حوالي ٩٥% مع الاتفاقية[١١١] ، وقد مثلت هذه الاتفاقية القانون الاساسي او الدستوري الذي يحكم ايرلندا الشمالية رغم انها بحاجة الى ادامة، وما يزال البعض يعتبرها اتفاقاً هشاً يجب التعامل معه بعناية خوفا من انهياره باي لحظة[١١٢]، لكن رغم كل ما قيل عن الاتفاقية الا انها استطاعت ان تطوي صفحة العنف الكبيرة التي عصفت بايرلندا الشمالية ابتدأ من عام ١٩٦٨ والفترات اللاحقة ويوضح الجدول التالي ضحايا العنف في ايرلندا الشمالية ابتداء من عام ١٩٦٩ وحتى عام ٢٠٠٩ .

أعداد القتلى بسبب الوضع الأمني في ايرلندا الشمالية(١٩٦٩-٢٠٠٩)

السنة	الشرطة	الاحتياط	الجيش	قوة دفاع اولستر	المدنيين	الكلي
1969	1	0	0	0	13	14
1970	2	0	0	0	23	25
1971	11	0	43	5	115	174
1972	14	3	105	26	322	470
1973	10	3	58	8	173	252
1974	12	3	30	7	168	220
1975	7	4	14	6	216	247
1976	13	3	14	15	245	297
1977	8	6	15	14	69	112
1978	4	6	14	7	50	81
1979	9	5	38	10	51	113
1980	3	6	8	9	50	76
1981	13	8	10	13	57	101
1982	8	4	21	7	57	97
1983	9	9	5	10	44	77
1984	7	2	9	10	36	64
1985	14	9	2	4	26	55
1986	10	2	4	8	37	61

95	68	8	3	7	9	1987
94	55	12	21	2	4	1988
62	39	2	12	2	7	1989
76	49	8	7	5	7	1990
94	75	8	5	1	5	1991
85	76	2	4	1	2	1992
84	70	2	6	3	3	1993
62	56	2	1	0	3	1994
9	8	0	0	0	1	1995
15	14	0	1	0	0	1996
22	17	0	1	1	3	1997
55	53	0	1	0	1	1998
7	7	0	0	0	0	1999
18	18	0	0	0	0	2000
17	17	0	0	0	0	2001
13	13	0	0	0	0	2002
11	11	0	0	0	0	2003
5	5	0	0	0	0	2004
5	5	0	0	0	0	2005
3	3	0	0	0	0	2006
3	3	0	0	0	0	2007
0	0	0	0	0	0	2008
3	0	0	0	0	3	2009
٣.٣٧٤	٢.٤١٤	٢٠٣	٤٥٢	١٠٢	٢٠٣	المجموع

Police الشرطة = قوة شرطة اولستر الملكية / Reserve الاحتياط = قوة احتياط شرطة اولستر الملكية / UDR = فوج دفاع اولستر / RIR = الفوج الملكي الايرلندي

Civilians المدنيين = وتشمل ايضا أعضاء في المنظمات شبه العسكرية غير الشرعية

كان في الساحة السياسية قبل توقيع الاتفاق مجموعة من الاحزاب العاملة وبعض الاحزاب تشكلت قبل حوالي ستة اسابيع فقط من التوقيع على الاتفاقية وكان لها دور كبير في التقريب في وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة مثل حزب تحالف نساء ايرلندا الشمالية NIWS[١١٣] Northen Ireland Women's Coalition وابرز هذه الأحزاب هي :

الحزب الديمقراطي الوحدوي **Democratic unionist Party (DUP)**

الشين فين **Sinne Fein (SF)**

وحزب اولستر **Ulster Unionist Party (UUP)**

والحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي **Social Democratic and Labour Party (SDIP)**

ويمثل كل من حزب UUP و SDIP الجماعات الوسطى للاتحاديين والوطنيين ، بينما يمثل الشين فين (SF) الجمهوريين اما حزب (DUP) فهو يمثل الاتحاديين المتطرفين، فضلا عن احزاب اخرى كانت عاملة في الساحة قسم منها وحدوي وقسم منها وطني وقسم منها يضم الوحدوديين والوطنين[١١٤] الا انها لم تكن بقوة الاحزاب التي ذكرناها مثل حزب ائتلاف ايرلندا الشمالية (APNI) Alliance Party of Northen Ireiand وهذا الحزب من الاحزاب التي تضم

الوحدوديين والوطنيين، وحزب المملكة المتحدة الوحدوي (UKUP) United Kingdom Unionist Party، والحزب التقدمي الوحدوي (PUP) Progressive Unionist Party، وحزب اولستر الديمقراطية (UDP) Ulster Democratic Party وحزب العمل Labour[١١٥].

كان حزب UUP و SDIP منذ توقيع الاتفاقية وانشأ مجلسا تشريعياً لايرلندا الشمالية في عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٣ هما الحزبين الحاكمين، ثم تغيرت الحالة بين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ فقد اخذ حزب DUP وحزب الشين فين (SF) موقع الصدارة[١١٦].

والسبب في ذلك هو أن الشعب في ايرلندا الشمالية قد سأم القتال والنزاع وكان يتطلع للوقت الذي يرى فيه السلام قد عم البلاد لذلك لمجرد التوقيع على الاتفاقية صوت الشعب في ايرلندا للأحزاب الوسطية المعتدلة ولم يعطي الأحزاب المتطرفة الا الشيء البسيط كان هذا في المرحلة الأولى بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ ، لكن المرحلة الثانية تغيرت فقد تراجعت الاحزاب الوسطية وتقدمت الأحزاب المتطرفة والسبب في ذلك هو ان الاحزاب الوسطية لم تستطع ان تفيء ببرنامجها الانتخابي ولم تستطع ان تحقق ما وعدت به الناس ولم تتقدم الى الامام بخطوات واضحة خاصة في المجال الاقتصادي لذلك اتجه الناس في انتخابات ٢٠٠٣ الى الاحزاب المتطرفة ، لكن هذا الامر لا يعني أن السلام لم يعد مهما حيث أن الناس كانوا ينظروا اليه على قدم المساواة من الاهمية مع التنمية الاقتصادية[***] وربما يكون هذا الامر هو السبب وراء اعلان حزب الشين فين (SF) في كانون الثاني ٢٠٠٧ موافقته على المصادقة على البند المتعلق بالشرطة والعدالة والانضمام الى مجلس شرطة ايرلندا الشمالي ، وبالمقابل وافق حزب Dup على المشاركة في انتخابات اذار ٢٠٠٧ والذي ارسل رسالة الى ان الحزب مستعد لتقاسم السلطة مع الشين فين في مجلس تنفيذي واحد[١١٧].

ويوضح الجدول رقم (١) نتائج الانتخابات منذ عام ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٧ وعدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب في الجمعية الوطنية لايرلندا الشمالية . ويمثل جدول رقم (٢) ما حصلت عليه الاحزاب من مقاعد في المجالس المحلية في (٢٦) دائرة انتخابية .

جدول رقم (١)

انتخابات الجمعية الوطنية لايرلندا الشمالية

الحزب	مقاعـــــد ١٩٩٨	مقاعـــــد ٢٠٠٣	مقاعـــــد ٢٠٠٧
الحزب الديمقراطي الوحدويDUP	٢٠	٣٠	٣٦
الشين فينSF	١٨	٢٤	٢٨
حزب اولستر الوحدويUUP	٢٨	٢٧	١٨
الحزب الاشتراكي الديمقراطي العماليSDIP	٢٤	١٨	١٦
حزب ائتلاف ايرلندا الشماليةAPNI	٦	٦	٧

جدول رقم (٢)

المقاعد التي حصلت عليها الاحزاب الرئيسية في انتخابات المجالس المحلية حيث يوجد لايرلندا الشمالية (٢٦) مجلس محلي منتشرة في (٢٦) مقاطعة تمثل اقليم ايرلندا الشمالية .

الحزب	٢٠٠١	٢٠٠٥
الحزب الديمقراطي الوحدودي DUP	١٣١	١٨٢
الشين فينSF	١٠٨	١٢٦
حزب اولستر الوحدويUUP	١٥٤	١١٥
الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي SDIP	١١٧	١٠١
حزب ائتلاف ايرلندا الشماليةAPNI	٢٨	٣٠

تم الحصول على نتائج الجدولين اعلاه من الوثائق الرسمية المصدقة من قبل المحكمة العليا في شمال ايرلندا والمحفوظة في قسم التوثيق بمبنى الجمعية الوطنية الايرلندية وتعتمد الانتخابات على نظام الصوت الواحد المتحول من شخص الى اخر او من دائرة الى اخرى بسبب نظام التمثيل الخاضع للمحاصصة بشرط ان لا تزيد المقاعد عن العدد المحدد فمثلا اذا فاز شخص بأصوات

اكثر من العدد المطلوب فبالإمكان تحويل العدد الزائد الى شخص اخر من نفس الحزب في نفس الدائرة او دائرة اخرى .

- The results Of the Northern Ireland National Assembly which are rectified by the higher Court .
- The results f the Local Councils in northern Ireland which are rectified by the higher Court .

ابرز المؤسسات التي نتجت عن اتفاقية الجمعية العظيمة او الجيدة :

١. الجمعية الوطنية الايرلندية الشمالية والمجلس التنفيذي :-

انشات اتفاقية عام ١٩٩٨ مجلسا تشريعيا واحدا يضم ١٠٨ اعضاء في ١٨ دائرة انتخابية لكل دائرة ستة اعضاء يسمى بالجمعية الوطنية الايرلندية الجديدة[١١٨] وقد تم انتخابها في ٢٥ حزيران ١٩٩٨ واجتمعت في ١تموز١٩٩٨ ، وقد تمخض عنها مجلس يسمى مجلس ايرلندا الشمالية[١١٩] التنفيذي وهو اشبه بمجلس الوزراء يراسه وزير اول من اكبر الاحزاب وله نائب من الحزب الذي يليه في الحجم شرط ان يمثل كل واحد منهما واحدة من الفئات الطائفية المجتمعية (البروتستانت والكاثوليك)[١٢٠] يصوت عليهما من قبل الجمعية حزمة واحدة[١٢١] وتكون قراراتهم (الوزير الاول ونائبه) كقرار واحد أي يجب ان يتفقوا ويصدروا القرار[١٢٢] ويتكون المجلس التنفيذي من ١٤ عضوا الوزير الأول ونائبه و ١٠ وزراء لكل دائرة مدنية في ايرلندا الشمالية ووزيرين للدولة والادارة العامة[١٢٣] ، ويجب أن يحصل المجلس التنفيذي على اكثر من ٧٠% من الاصوات[١٢٤] اثناء علمية منح الثقة لكي يكون التصويت ناجحا[١٢٥].

تشمل سلطات الجمعية الوطنية لايرلندا الشمالية صلاحية التشريع الخاصة بالدوائر التي يكون لها وزير في المجلس التنفيذي المكون من عشرة وزارات وتكون صلاحية التشريع محددة بقضايا الزراعة والصحة والتعليم والتربية والخدمة الاجتماعية والعمل وتكافؤ الفرص وغيرها باستثناء الشرطة والسجون والقضايا العدلية والضرائب والنظام المالي وتوزيع الثروة[١٢٦] فهي مرتبطة بالحكومة البريطانية ، لكن التحول مستمر باتجاه منح الجمعية والمجلس المزيد من الصلاحيات[١٢٧].

كانت الظروف التي صاحبت العملية التشريعية للجمعية الوطنية لايرلندا الشمالية الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٢) غاية في الصعوبة ، حيث دارت نقاشات حادة ومحمومة حول الجيش الجمهوري الايرلندي والهاربون من السجن ، ووصف الجيش الجمهوري والشين فين (SF) بالجهات الارهابية

من قبل الاتحاديين داخل الجمعية وكان السبب وراء ذلك هي عدم رغبة الاتحاديين بالتشارك في السلطة مع الوطنين بسبب عدم وجود الثقة بين الاطراف المتنازعة وخوف الاتحاديين من ان مشاركة الوطنيين في السلطة ستدعم مركزهم الانفصالي اكثر[١٢٨].

تعقد الوضع السياسي اكثر في ايرلندا الشمالية خلال الفترة الأولى للجمعية الوطنية – حسب وجهة نظر الاتحاديين – وكان واضحا جدا ان عملية التشريع والادارة ترتبط بشكل مباشر بالمنافسة السياسية وغالبا ما كانت وجهات النظر السياسية تنعكس على القوانين حتى وان كانت قوانين مجتمعية وكانت كل جلسة يسودها النقاش الحاد تكاد تعصف بالاتفاق ونتائجه[١٢٩] وفي الاطار نفسه كان ايضا لابد من علاج القضايا الاخرى التي وردت في الاتفاقية وايجاد ومؤسساتها لاسيما قضايا التوازن الوظيفي والتعاون والتنمية ، فضلا عن موضوع نزع الاسلحة حيث كان موضوع وقف اطلاق النار ونزع الاسلحة احد متطلبات الاتحاديين للمشاركة في المحادثات[١٣٠] وفي الواقع سارت محادثات التشارك بادارة السلطة بالتوازي مع نزع السلاح[١٣١] وتمت هذه العملية بناءا على مبادئ طرحها السنتاتور الامريكي جورج ميشيل للتفاوض بناء على مفهوم اللاعنف والعملية الديمقراطية[١٣٢].

شكلت الحكومة البريطانية والايرلندية لجنة دولية لنزع السلاح عام ١٩٩٨ برئاسة جون دي كاستيليان (كندي الجنسية) تشاورت هذه اللجنة مع الدول والاطراف ذات العلاقة وقدمت تقاريرها عن سير العملية ، واتفق الموقعون على اتفاقية الجمعة العظيمة على الاقرار بضرورة بذل الجهود لضمان نزع السلاح خلال عامين ، لكن العملية كانت محفوفة بالصعاب حيث استمرت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين وكان الاتحاديون يسعون للتحرك بسرعة قبل التنفيذ الكامل للاتفاقية وخاصة في مجالات التعاون مع الجمهوريين ، بينما كان الجمهوريون يدفعون باتجاه نزع سلاح الجيش البريطاني في مناطق الاقتتال قبل ان يسلموا اسلحتهم ، وفي النهاية التزم الجيش الجمهوري بالاتفاقية وسلم اسلحته[١٣٣] الامر الذي اكدته اللجنة الدولية لنزع الاسلحة عام ٢٠٠٥[١٣٤].

٢. هيئة الشرطة الايرلندية الشمالية .

كانت قضية اصلاح الشرطة من القضايا المهمة حيث شكلت بموجب الاتفاقية لجنة سميت بلجنة باتن[١٣٥] لتقوم بتقديم سلسلة من التوصيات ارتكزت على مبدأ حقوق الانسان في عمل الشرطة بما فيها ان يقوم جميع رجال الشرطة بقسم احترام حقوق الانسان ، وكذلك تغير اسم الشرطة من الشرطة الملكية الايرلندية الى هيئة الشرطة الايرلندية الشمالية . وان تكون نسبة العاملين في قوات الشرطة

مناصفة ٥٠ : ٥٠ بين البروتسانت والكاثوليك وان يتم ذلك التوازن عبر جدول زمني قد يصل الى عشرون عام[١٣٦].

فضلا عن وضع منهج لاعتماد شرطة ايرلندا الشمالية على قواعد سلوك تشير الى الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان[١٣٧].

قدمت لجنة باتن حوالي ١٧٥ توصية عن الشرطة في ايرلندا الشمالية تم تنفيذ ١٤٥ توصية منها والباقي حوالي ٣٠[١٣٨] وهي في طور الاكمال ، وتضمنت توصياتها ايضا مقترح بخصوص هيكل وحجم وتكوين خدمة الشرطة وكذلك اعداد اسم جديد واشارة جديدة وزي جديد ، وبعد تقديم التوصيات تم تاسيس هيئة الشرطة في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠١ تاخذ سلطاتها من مرسوم شرطة ايرلندا الشمالية لعام ٢٠٠٠ وتتالف من ١٩ عضو بضمنهم الرئيس ونائب الرئيس وهم الذين يشكلوا مجلس الشرطة الذي يتالف من ممثلين عن جميع شرائح المجتمع السياسي والمستقلين أي ان طريقة التعيين تكون ٥٠% من اعضاء مجلس ادارة الشرطة للاحزاب الرئيسة و ٥٠% من المستقلين[١٣٩] ويعمل مجلس ادارة الشرطة او هيئة الشرطة الايرلندية الشمالية . بشفافية عالية وفيها الكثير من الاقسام مثل المتابعة ومراقبة افراد الشرطة واحترامهم لحقوق الانسان وتعاملهم بمهنية وما هو المسموح لهم من عدمه[١٤٠].

٣. هيئة العروض والاستعراضات العسكرية :-

تعتبر الاستعراضات من المظاهر الهامة في المجتمع الايرلندي الشمالي منذ القرن الثامن عشر كطريقة لتخليد الاحداث التاريخية والاحتفال بها وبالنسبة للاتحاديين تلعب هذه الاستعراضات دورا سياسيا ودينيا واجتماعيا[١٤١]، أما بالنسبة للوطنيين تمثل الاستعراضات العداء الطائفي وادعاء افضلية البروتستانت وتستعرض شراسة الشرطة[١٤٢]، لذلك لم يكن امام الاطراف المتنازعة الا ان تطرح قضية الاستعراضات ويجب ان لا تكون مصدرا للاستفزاز، ووفقا لاتفاق الجمعية العظيمة تم انشاء هيئة تسمى هيئة العروض والاستعراضات العسكرية وهي جهة شبه قضائية مسؤولة عن وضع تقيدات على العروض والاستعراضات العسكرية الغير قانونية او المثيرة للجدل[١٤٣] في ايرلندا الشمالية.

تتالف هيئة الاستعراضات من سبعة اعضاء كلهم معينين من قبل وزير الدولة البريطاني لشؤون ايرلندا الشمالية ، وتقوم هذه الهيئة بمنع الموسيقى المثيرة والاستفزازية ومنع العروض في بعض المناطق وتحديد مسار هذه العروض ومنع الفرق الاستعراضية التي تثير الاستفزاز[١٤٤] ولهذه الهيئة جهة تنفيذية مشرفة على العروض وتعمل وفقا لاتفاق الجمعية العظيمة ، ففي حالة خرق المشاركين أو المنظمين للمسيرات ضوابط الهيئة فيتم القاء القبض عليهم والذي تثبت مخالفته يتعرض لعقوبة السجن لمدة لا تزيد عن ٦ أشهر ، على الرغم من انه لم يتم اتهام أي شخص بتهمة خرق قوانين الاستعراض منذ تاسيسها في عام ١٩٩٨ لحد الان[١٤٥]، أما أهم واجبات الهيئة فهي توعية الجماهير في القضايا التي تخص المسيرات العامة وتكون على اطلاع بسلوك هذه المسيرات والاحتجاجات وتعلم مسبقا أي طريق ستسلك المسيرة او المظاهرة وتقدم توصياتها الى وزير الدولة لشؤون ايرلندا الشمالية فيما يتعلق بعملها[١٤٦].

٤. مفوضية وقف أطلاق النار .

تم انشاء مفوضية مستقلة للرقابة على نزع الاسلحة عام ٢٠٠٤ لتعزيز الثقة بالالتزام ببنود الاتفاقية المتعلقة بنزع الاسلحة ، يتضمن دور المفوضية الاشراف على عمليات نزع الاسلحة وتفكيك المجموعات العسكرية واعداد التقارير حول تطبيع الاجراءات السلمية والتاكد من الالتزام بالاساليب الديمقراطية[١٤٧]، فمثلا في التقرير الأول الذي قدمته المفوضية عام ٢٠٠٥ القت بالشك على الجيش الجمهوري وادعاءاته بنبذ السلاح والامتناع عن أي نشاطات اجرامية[١٤٨]. لكن تقرير المفوضية لعام ٢٠٠٦ اكد ان الجيش الجمهوري لا يمثل أي خطر وانه يلتزم بجدول نزع الاسلحة وتفكيك الهيكليات الداخلية بحسب اتفاقية سانت اندروز وركزت المفوضية عملها بعد ٢٠٠٦ على المجاميع العسكرية التي لا تزال تحتفظ بسلاح ، وتبقى هذه المفوضية فاعلة حسب الاتفاق بين الاطراف المتنازعة طالما ان هناك هيكليات تعمل على تشجيع العنف في الساحة السياسية[١٤٩].

٥. لجنة المساواة في ايرلندا الشمالية .

هي هيئة عامة مستقلة تاسست بموجب قانون ايرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨ وتمثل رؤيتها في ايجاد مكان للشراكة والتكامل والشمولية وهي جمعية يجري فيها احترام الاختلافات وتقيمها استنادا الى المساواة والعدالة بين كافة افراد المجتمع ومهمتها دعم المساواة وتساوي الفرص وتشجيع

العلاقات الحسنة وتحدي التميز من خلال المشورة وفرض القانون(١٥٠) وقد وضعت واجبات الهيئة ووظائفها في قانون وتضمنت واجباتها العامة العمل على ازالة التميز ودعم تساوي الفرص وتشجيع الممارسات الجيدة ودعم العمل الايجابي(١٥١) ودعم العلاقات الجيدة بين المواطنين من جميع الفئات العرقية ومراقبة تنفيذ وفاعلية الواجب القانوني على السلطة العامة(١٥٢).

وفي ١ تشرين الأول ١٩٩٩ تولت اللجنة المهام التي كانت مناطة فيما سبق بلجان اخرى(١٥٣) تتعلق بالمساواة العرقية وتساوي الفرص ولجنة التوظيف العادل ومجلس المعاقين ، أي ان مهام هذه اللجان اصبحت من مهام واختصاص هذه اللجنة(١٥٤) ومنذ عام ١٩٩٩ تم ادخال عدد من النصوص التشريعية الجديدة للتاكيد على اهمية هذه اللجنة (١٥٥)، وتتولى اللجنة الان اضافة الى عملها مسؤولية زيادة الوعي واعمال قانون مكافحة التميز في بعض النواحي مثل العجز والاعاقة والعرق والجنس سواء كان بالحالة الزوجية او حالة الشراكة المدنية ، والتوجه الجنسي والمعتقدات الدينية والراي السياسي(١٥٦).

٦. مفوضية حقوق الإنسان في ايرلندا الشمالية :-

وهي هيئة قانونية مستقلة مهمتها زيادة الوعي حول اهمية حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية ، ومراجعة القوانين والممارسات الحالية وتقديم المشورة للحكومة حول الخطوات الواجب اتخاذها لحماية حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية بشكل كامل(١٥٧) وقد تم الاعتراف بالمفوضية كعضو في الشبكة العالمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان رغم انها تعمل دون المستوى الوطني(١٥٨).

انشات هذه المفوضية في ١ اذار ١٩٩٩ بموجب المادة ٦٨ من قانون ايرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨ انسجاما مع التزام حكومة بريطانيا باتفاقية الجمعة العظيمة او اتفاقية بلفاست ، تتالف المفوضية من عشر اشخاص اغلبهم حقوقيين(١٥٩)، ويتمثل دورها في زيادة الوعي حول اهمية حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية ، ومراجعة القوانين والممارسات الحالية وتقديم المشورة لوزير الخارجية والمجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) حول التدابير التشريعية او اية تدابير اخرى يتعين اتخاذها لحماية حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية(١٦٠).

وتولت المفوضية مسؤولية صياغة قانون الحقوق الذي يعد مكملا للاتفاقية الاوربية حول حقوق الانسان علاوة على ذلك تتمتع المفوضية بالقدرة على اجراء التحقيقات وتتمتع بصلاحية دخول المعتقلات في أي وقت ، واجبار الافراد والمؤسسات على اعطاء افادات شفوية او تقديم

الوثائق[١٦١]، كما تتمتع المفوضية بصلاحية تقديم المساعدة للافراد عند رفع الدعاوى امام المحاكم والتدخل في الاجراءات اضافة الى قيامها برفع الدعاوى امام المحاكم بنفسها ، كما تتلقى الاستفسارات من الناس الذين يعتقدون ان حقوق الانسان التي يتمتعون بها قد تم انتهاكها ، وتقوم بتوفير الدورات التدريبية والمعلومات حول حقوق الانسان[١٦٢].

٧. المفوضية المستقلة للرقابة .

انشات الحكوميتين البريطانية والايرلندية المفوضية المستقلة للرقابة في السابع من كانون الثاني ٢٠٠٤ بهدف المساعدة في تعزيز قيام حكومة تنعم بالاستقرار والتطور الشامل في شمال ايرلندا[١٦٣]، وتعمل هذه المفوضية عن طريق التقارير التي ترسلها للحكوميتين البريطانية والايرلندية حول النشاطات التي يتم القيام بها من خلال الفرق البرلمانية ، وتطبيع التدابير الامنية في شمال ايرلندا وحول الدعاوى التي تقدمها مجموعة احزاب تشير الى ان احزابا اخرى او الوزارات التي نقلت اليها السلطة اخفقت في الامتثال للمعايير المتوجب عليهم اتباعها[١٦٤].

تتكون المفوضية من اربعة مفوضين وهم مستقلين تماما عن الحكومة البريطانية والايرلندية أي انها جهاز رقابي على عمل مؤسسات ايرلندا الشمالية وعلى احزابها ومنظمات المجتمع المدني فيها[١٦٥].

٨. المجلس الايرلندي الشمالي للعمل التطوعي .

يعد المجلس الايرلندي الشمالي للعمل التطوعي المظلة التي تنطوي تحت لوائها المنظمات التطوعية والمجتمعية في ايرلندا الشمالية[١٦٦] وتعود البدايات الأولى لتاسيس هذا المجلس الى عام ١٩٣٨ تحت تسمية المجلس الايرلندي الشمالي للخدمات الاجتماعية كرد فعل على المستوى العالي للبطالة في ايرلندا الشمالية[١٦٧] وفي عام ١٩٨٦ افتتح المجلس الايرلندي الشمالي للخدمات الاجتماعية دارا لكبار السن ، وبدا نشاطه يتعاظم في القضايا التي تعالج الحرمان الاجتماعي ، وفي العام ذاته غير المجلس الايرلندي الشمالي للخدمات اسمه الى المجلس الايرلندي للعمل التطوعي اعترافا منه بتوسع القطاع التطوعي والمجتمعي في ايرلندا الشمالية[١٦٨].

بدأ عمل هذا المجلس واضحا من اجل تحقيق العدالة والمساواة وتجاوز المشاكل الاجتماعية في ايرلندا الشمالية بعد اتفاق الجمعية العظيمة في ١٩٩٨ واصبح لديه الكثير من الفرق والجمعيات

المنتشرة في ايرلندا الشمالية لتجاوز مشاكل التعليم والصحة والتربية ودور الايتام ودور العجزة وتقليل الفوارق بين الكاثوليك والبروتستانت[١٦٩].

تدير هذا المجلس لجنة تنفيذية يتم انتخاب اعضائها اثناء الاجتماع السنوي العام الذي اصبح يعقد في شهر كانون الأول من كل عام[١٧٠].

٩. المجلس الوزاري لشؤون الشمال والجنوب .

وهذا المجلس احد نتائج اتفاق الجمعية العظيمة وظيفته الجمع بين المسؤولين التنفيذيين في شمال ايرلندا والحكومة الايرلندية للمضي قدما في المشاورات والتعاون والنشاطات في جزيرة ايرلندا[١٧١] يختص هذا المجلس بالعديد من القضايا في اطار التعاون اهمها قضية الثروة السمكية وادارتها وتوزيع الاموال القادمة من اوربا كدعم وتشجيع ، وتعليم اللغة الايرلندية وايضا الاستفادة من الانهار والقنوات المائية وتنمية العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب[١٧٢] وقضايا الصحة[١٧٣].

يضم هذا المجلس وزراء متقابلين من ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا ولهم مجلس تنفيذي وأي قرار يتخذه يجب ان يكون بموافقة الوزيرين المختصين ومصادقة الحكومتين[١٧٤].

١٠. المجلس البريطاني – الايرلندي

وهذا المجلس ايضا من نتائج الاتفاقية هدفه تنظيم تبادل المعلومات واجراء المناقشات والمشاورات والتوصل الى اتفاق بشان التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك ضمن اختصاصات الإدارات المعنية[١٧٥] وتضم عضوية المجلس ممثلين عن الحكومتين البريطانية والايرلندية والمؤسسات التي تم انشاءها في ايرلندا الشمالية وباقي مؤسسات الحكومة البريطانية[١٧٦].

١١. المؤتمر البريطاني – الايرلندي المشترك .

يضم هذا المؤتمر ممثلين رفيعي المستوى من كلا الحكومتين يتولى تشجيع التعاون الثنائي على كافة المستويات في القضايا . ذات الاهتمام المشترك[١٧٧].

١٢. المنتدى المدني الاستشاري .

يضم هذا المنتدى ممثلين عن نقابات العمال ورجال الاعمال اضافة الى قطاعات مدنية اخرى في ايرلندا الشمالية ، ويعمل هذا المنتدى بطريقة استشارية حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[١٧٨].

١٣. مكتب ايرلندا الشمالية .

تم تأسيس هذا المكتب في عام ١٩٧٢ وكان دوره لدعم وزير الدولة البريطاني لشؤون ايرلندا الشمالية[١٧٩]، لكن بعد الاتفاقية توسع دوره واصبح يتعلق باحلال الامن وله مسؤوليات دستورية وقانونية وخاصة القوانين والانظمة المتعلقة بالشؤون السياسية والشرطة والقوانين الجنائية ولديه مسؤوليات تخص اجازة وترخيص الاسلحة والمتفجرات[١٨٠]، ولمكتب ايرلندا الشمالية عدة مؤسسات مثل خدمات السجون لايرلندا الشمالية ووكالة التعويضات لايرلندا الشمالية والطب العدلي ، ووكالة الشباب[١٨١] ويمول ايضا خدمات المحامين وكذلك الادعاء العام الذين يحتاجهم الشخص الذي لا يمكنه دفع اجور المحاماة[١٨٢].

رغم كل الاتفاقات التي نتجت عن اتفاق الجمعية العظيمة الا ان الوضع الامني لا يزال هشا[١٨٣] وممكن ان ينهار الوضع وتكون هناك مشاكل رغم ان الاتفاق كان اتفاقا عموديا بنائيا اي انه لم يكن وليد الجمعة العظيمة وانما الجمعة العظيمة هي نتيجة اتفاقات متعددة منذ العشرينات والسبعينيات والثمانينات مرورا بالستعينيات من القرن الماضي[١٨٤]، قسم من هذه الاتفاقات طبق وقسم لم يطبق والقسم الثالث طبق لفترة محدودة ثم انهار وقد جمعت اغلبها في اتفاقية الجمعة العظيمة ، وليس هذا فحسب وانما لم تتوقف الحالة عند الجمعة العظيمة وانما تم عقد اتفاقات لاحقة كان اساسها الجمعة العظيمة والعملية لا تزال مستمرة حيث وفقا لهذه الاتفاقات تم نقل العديد من الصلاحيات من الحكومة البريطانية الى المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) في ايرلندا الشمالية[١٨٥].

ورغم مرور اكثر من عقد من الزمان على اتفاق الجمعة العظيمة الا ان الاسيجة والجدران والكتل الكونكريتية لا تزال تفصل الاحياء السكنية على اساس طائفي بل ويزداد ارتفاعها يوما بعد يوم حيث يصل ارتفاعها في بعض الاحيان الى حوالي ١٨ متر ويكون لكل حي بابان يغلق احدهما ليلا بشكل نهائي ويبقى الثاني مفتوح لحالات الطوارئ لكنه له دورية حراسة او مراقبة وكذلك اصبح هناك تغير في ارتفاع هذه الجدران حتى بعد اتفاق الجمعة العظيمة فبعض الجدران كانت مثلا ٩ أمتار ثم بعد الاتفاق اصبحت ١٢ متر وقبل سنتين اصبح ارتفاعها حوالي ١٨ والسبب هو ان الاهالي لا يزالوا غير واثقين من السكان في الحي المجاور من طائفة اخرى ويقولوا انهم كلما سنحت لهم الفرصة يلقوا علينا القنابل او الزجاجات الحارقة لذلك اصبح الارتفاع بهذا الشكل[١٨٦].

بعد اتفاق الجمعة العظيمة تحولت الجدران الى لوحات فنية تمثل الصراع بين الطرفين حيث من خلال مشاهدة اللوحة تستطيع ان تميز انك في منطقة كاثوليك او في منطقة بروتستانت فعلى سبيل

المثال تجد صور للمقاومة الفلسطينية وصور للرئيس الامريكي جورج بوش وهو يجلس على خارطة العراق ويقوم بعملية امتصاص النفط ،وعبارات باللغة العربية قاطعوا البضائع الاسرائيلية، وصور لجيفارا ومانديلا للدلالة على ظلم الاستعمار حسب مفهومهم هذا يعني انك في منطقة كاثوليك ، او تجد صور للطبول كبيرة او ساحة لمعركة فيها جيش منتصر وجيش منكسر او صورة لشخص يمتطي حصان ويجر اخرين بحبل هذا يعني انك في منطقة بروتسنانت لذلك ان سمة اللوحات الفنية في ايرلندا الشمالية اصبحت من سمات الصراع حتى بعد اتفاق الجمعة العظيمة ، ووضع هذه اللوحات الكبيرة[١٨٧] وبهذه الطريقة لا يدل على الاهتمام بالفن فحسب وانما يعني استمرار الصراع بصورة اخرى واثارة للمشاعر التي تؤدي ربما الى تقويض السلام في أي لحظة والذي ينتابه الهشاشة في الاساس .

اذن اتفاق الجمعة العظيمة لم يكن وليد اللحظة وانما كما قلنا هو عملية تراكمية بنائية لا تزال مستمرة حتى الان ولا تزال الاطراف المشاركة فيها تحاول تعزيز هذه الاتفاقية واستكمال بنائها ورغم كل ما قيل عن الاتفاقية الا انها استطاعت ان تهيا ظرف امني مناسب للنمو الاقتصادي وبدات الحالة الطبيعية تعود الى شمال ايرلندا رغم ان هناك الكثير من الاحياء البائسة والفقيرة فيها حتى هذه اللحظة بسبب سنوات الصراع وتاخر عملية النمو الاقتصادي وهجرة السكان.

ملحق رقم (١)
جدول (أ)
انتخابات البرلمان الانكليزي في اقليم اولستر

الحزب	مقاعد ١٩٩٢	مقاعد ٢٠٠١	مقاعد ٢٠٠٥

الحزب الديمقراطي الوحدويDUP	٣	٥	٩
الشين فينSF	٠	٤	٥
حزب اولستر الوحدويUUP	٩	٦	١
الحـــــزب الاشـــــتراكي الـــــديمقراطي العماليSDIP	٤	٣	٣
حزب ائتلاف ايرلندا الشماليةAPNI	٠	٠	٠

- The results of Westminster elections in northnal Ireland which are rectified by the higher Court .

اما الجدول (ب) فيمثل انتخابات البرلمان الأوربي حيث تم اعتبار ايرلندا الشمالية دائرة انتخابية واحدة لها ثلاث مقاعد باعتماد نظام التمثيل بالمحاصصة بعد اتفاق الجمعة العظيمة .

جدول رقم (ب)

انتخابات البرلمان الاوربي حسب النسبة المئوية لعدد الاصوات

الحزب	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٤
الحزب الديمقراطي الوحدويDUP	٢٩,٨	٣٣,٦	٢٩,٩	٢٩,٢	٢٨,٤	٣٢,٠
الشين فينSF	٠	١٣,٣	٩,٢	٩,٩	١٧,٤	٢٦,٣
حزب اولستر الوحدويUUP	٢١,٩	٢١,٥	٢٢,٢	٢٣,٨	١٧,٦	١٦,٦
الحزب الاشتراكي الديمقراطي العماليSDIP	٢٤,٦	٢٢,١	٢٥,٥	٢٨,٩	٢٨,١	١٥,٩

The results of the EU parliament in one offices(three seats) in northnal Ireland which are rectified by the higher Court

ملحق رقم (٢)

خارطة المملكة المتحدة وجمهورية ايرلندا

وايرلندا الشمالية (اقليم اولستر)



ملحق رقم (3)

صور على جدران المنازل البروتستانتية تمثل مرحلة من الصراع





طبل يستخدم في المسيرات من قبل البروتستانت





ملحق رقم (٤)

صور كاثوليكية على جدران الإحياء السكنية تمثل مرحلة من الصراع









ملحق رقم (٥)

صور توضح ارتفاع الجدران الفاصلة بين الإحياء البروتستانتية والكاثوليكية







المصادر والهوامش :

(١) موسوعة وكيبديا ، الموسوعة الحرة .www.google.com

(٢) http.news.bbc.co.uk

(٣)موسوعة وكيبديا ، المصدر السابق .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) موقع الجمهورية ، اون لاين .

(٦)وكيبديا ، المصدر السابق

(٧)المصدر نفسه .

(٨) هنري الثامن : (١٤٩١ – ١٥٤٧) حكم من (١٥٠٩ – ١٥٤٧) تزوج من ارملة اخيه كاترين اراجون التي انجبت له ابنته ماري وقد منح من قبل البابا لقب (حامي الدين) من اجل مقال ضد لوثر ، رغب هنري في الزواج من أن يولين لكن البابا كلمنت السابع في (١٥٢٣ – ١٥٣٤) عارض في طلبه الطلاق من كاترين ، لكنه تزوج من أن يولين ١٥٣٣ وتحدى الكنسية واصبح يعارضها ونقل سلطات البابا اليه واصبح رئيس الكنيسة الاعلى ايضا ، وانجبت أن ابنة واحدة وهي اليزابيث. وبدات في عهده الحرب مع اسكلتندا ، وقام هنري بمحاولة ناجحة لتوحيد المملكتين ، وادمجت مقاطعة ويلز رسميا بانجلترا في عام ١٥٣٦ وشهدت نهاية حكمه سيراً بانجلترا نحو البروتستانية . عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (بيروت، ط ٤ ،١٩٩٧) ج ٧ ،ص١٥٣.

(٩) كذلك موقع العلم بين يديك http:2mories.net

(١٠) Tom claws , the modern irish history , (Belfast , 1992) p.7

(١١) مثل ثورة اونيل واخر في التسعينات من القرن السادس عشر . Ibid,p.11

(١٢) Ibid , p.21

(١٣)Ibid,p21

(١٤) اوليفر كروميل : (١٥٩٩ – ١٦٥٨) رئيس الجمهورية التي اقامها بانكلترا ١٦٥٤ من اسرة ارستقراطية ، تعلم بكمبردج ١٦١٦ ، واصبح عضوا في البرلمان منذ ١٦٢٨ ، ، وفي ١٦٤٩ قاد حملة تأديبية على ايرلندا وقمع ثورتها بقسوة ووحشية لا تزال ذكراها باقية في نفوس الايرلنديين الكاثوليك ، وعمل كروميل على انتزاع اراضي الايرلنديين واعطائها للمستوطنين الانكليز ، وفي ١٦٥٠ غزا كروميل اسكلتندا وهزم الاسكتلنديين الملكيين في دنبار ، ثم حل البرلمان الانكليز في ١٦٥٣ والغاه في العام التالي ، وحكم البلاد بالاشتراك مع قادة الجيش حكما دكتاتوريا لكنه رفض ان يتوج ملكا في عام ١٦٥٨ .الكيالي،المصدر السابق،ج٥،ص١١٥

(١٥) موقع العالم بين يديك ، مصدر سبق ذكره .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) claws,op.cit , p.30

(١٩) بتويولدتون

(٢٠)claws,op.cit , p.35

(٢١) david Doklied , the irish puzzle , (London , 2001) p.11

(٢٢)Ibid,p15

(٢٣)claws,op.cit , p.42

(٢٤) michel Hil , Ireland the Way of end the way of startiny (n.y.2006) p.60

(٢٥)Ibid,p62

(٢٦)cladw . kami , Northen ire land (London ,2001) p111

(٢٧) تحولت فيما بعد الى جمهورية ايرلندا في عام ١٩٤٩ لكن طوال الفترة من عام ١٩٢١ ولغاية ١٩٤٩ غذت بريطانيا حربا اهلية وصراعات داخل ايرلندا الجنوبية وعلى الرغم من منحها السيادة الا انها بقيت ضمن الامبراطورية البريطانية ويقسم اعضاء الحكومة فيها قسم الولاء للعرش البريطاني الى ان استقلت في عام ١٩٤٩ واصبحت جمهورية ايرلندا وعاصمتها دبلن .
Lotz Leboies , Religion is one of the Irish Conflict Faces Ibid , p.120.

(٢٨)حوالي ٦٠ % بروتستانت وكان التقسيم بهذه الطريقة مجرد ذريعة لان الدول الاوربية الحديثة لم تكن تنطلق من ارقام الغالبيات والاقليات على اساس ديني بل قومي كذلك ان الاقلية هي التي تحتاج لحماية وليس الاغلبية كما ان هذا المفهوم لايمكن تطبيقه بمعزل عن

الارض اي تقسيم الارض وفصل المقاطعات لمعرفة النسبة لكي تكون كفة البروتستانت راجحة وكانت هذه خطيئة فوتت فرصة ايجاد حل لسنوات طويلة ، Ibid , p.60.

(٢٩) Ibid,p62

(٣٠) Ibid,p60

(٣١) Seleca Setee, Death of wisdom in northern Ireland (London, 2003) p.50

(٣٢) Ibid,p55

(٣٣) Antony Kred , The Point of Licit , (Belfast , 1998) p.70

(٣٤) Ibid,p72

(٣٥) leboies , op.cit , p.67

(٣٦) troman jacky. The burniny robe , (paries , 1997) p.220

(٣٧) رغم ان أي من اسماء الاحزاب السياسية لم يحمل صفة طائفية لكنها كانت وجه من وجوه الصراع الطائفي في الشمال الايرلندي.
Michel Doglas , The Limed Bomb in Norkern Ireland (London , 2004) p.122

(٣٨) منظمة قومية فدائية تاسست عام ١٩١٣ Kred , op,cit. p.118

(٣٩) Ibid,p120

(٤٠) Claws Shean , The Brain Voice in northen Ireland (n.y.2007) p.25

(٤١) تم الفصل بسياج يصل ارتفاعه في بعض الاحيان وخاصة في مناطق التوتر الى ١٨ متر وفي كل حادثة توتر واحتقان يزداد ارتفاعا وبعد اتفاق الجمعة العظيمة بدأت تظهر صور الصراع بلوحات فنية على الجدران وهو ما سنتحدث عنه في مكان اخر .

(٤٢) تعرض الجيش الجمهوري الايرلندي الى انقسامات في عام ١٩٩٨ الى ثلاث اجزاء جزأين رفض الاتفاق والجزء الرئيسي قبل الاتفاق وقد تبنى احد الجزأين الذين انشقا الهجوم الذي وقع في بلفاست في١٠ اذار ٢٠٠٩ على الشرطة والذي ادى الى مقتل شرطيين وضابط .

(٤٣) يشك بعض المؤرخين في هناك شين فين واحد والبعض يرى انه مجموعة من الاحزاب التي ظهرت من بعضها البعض ، كما هو الحال في القيادات المتعددة التي ظهرت في العشرينات والثلاثينات والستينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، والتي شكلت بعضها احزابا منافسة اغلبها له اسماء جديدة والبعض الاخر احتفظ بكلمة الشين فين (الخلفية التاريخية لقضية ايرلندة الشمالية) ص ٥ www.midadul9alam.info .

(٤٤) مقابلة شخصية للباحث مع (أحد زعماء الحزب مارتن مغنيس في بلفاست ٥ أذار ٢٠٠٨ والذي يشغل الان منصب نائب الوزير الاول او نائب رئيس الوزراء .

(٤٥) جيري ادمز : ولد عام ١٩٤٩ لعائلة جمهورية ايرلندية مطالبة بالوحدة مع الجمهورية الايرلندية ، انظم الى الجيش الجمهوري الايرلندي في عام ١٩٦٦ وبرز كقائد سياسي منذ عام ١٩٧٩ لحزب الشين فين وابتدع استراتيجية (الطريق المزدوج) التي تقوم على ان المطالبة السياسية لا تتحق بالعنف وحده بل بالنضال السياسي ايضا ، سجن في عام ١٩٧١ و ١٩٧٢ وانتخب رئيسا للحزب في عام ١٩٨٣ واتخذ قرار التاريخي بوقف مقاطعة الحزب للبرلمان الايرلندي وساهم في توقيع اتفاقية الجمعة العظيمة بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٩٨ . موسوعة وكيبيديا،مصدر سبق ذكره

(٤٦) مارتن مغنيس : ولد مارتن ماك مغينس عام ١٩٥٠ وانخرط في حركة حقوق الانسان المدنية في ديري لندن ٥ / ١٠ / ١٩٦٨ ثم انضم الى حزب الشين فين في عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٨٢ تم منعه من دخول بريطانيا بموجب قانون مكافحة الارهاب ، مثل مارتن الحزب في المناقشات رفيعة المستوى مع القادة السياسين في اوربا وامريكا وفي عام ١٩٩٨ (تم انتخابه لعضوية الجمعية الوطنية وتقلد منصب وزير التربية في المجلس التنفيذي في تشرين الثاني ١٩٩٩ ثم في عام ٢٠٠٧ تقلد منصب نائب الوزير الاول اي نائب رئيس الوزراء) وهو يشغله حاليا .

(٤٧) مقابلة شخصية للباحث مع جيري ادمز في بلفاست في ٧ ايار ٢٠٠٩

(٤٨) دايفيد تريمبل وهو سياسي من ايرلندا الشمالية ولد في ١٥ اكتوبر ١٩٤٤ زعيم حزب اولستر الوحدودي في سنة ١٩٩٠ اصبح واحد من ١٨ نائبا في مجلس العموم بلندن عن ايرلندا الشمالية ، تقاسم جائزة نوبل سنة ١٩٩٨ للسلام مع جون هيوم لجهودها في احلال السلام في ايرلندا الشمالية بعد توقيعهما اتفاق الجمعة العظيمة .

(٤٩) heler kret , northern Ireland between years of occupation and the sect hemmer (London , 2000) p.75

(٥٠) Ibid,p77

(٥١) Ibid,p77

(٥٢) wir , op . cit , p.143

(٥٣) الملك وليام سميث اوبريان (١٨٠٣ – ١٨٦٤) سياسي ايرلندي وأحد رواد الثورة الايرلندية ينتمي الى الطبقة الحاكمة البروتستانتية تلقى علومه في هارو وكامبريدج ، وبقي مدة طويلة يرفض الايديولوجية القومية ، عرف باستقامته ونزاهته وخصومته الطويلة لدانيال او كرانيل ، ولما خاب ظنه بالسياسيين الانكليز وبعدم مبالاتهم تجاه ايرلندا ارتبط بفكرة الوطن الايرلندي حتى نهاية حياته ، وقد اسس الحرس الاحمر ومجلس الثلاثمائة واعطى الاشارة للانتفاضة التي كان يامل ان تكون شاملة ، ثم اعتقل وحكم عليه بالاعدام الا ان الملكة فكتوريا عفت عنه ، فنفي الى تاسمانيا حيث بقي حتى العام ١٨٥٦ وقد وافاه الاجل في بانغور في بلاد الغال ، ويلخص دوره التاريخي بعمله من اجل الوفاق الوطني بين الكاثوليك والبروتستانت .الكيالي،ج١،ص٣٧٨،مصدر سبق ذكره

(٥٤) claws , op.cit , p.33

(٥٥) Ibid,p39

(٥٦) Ibid

(٥٧) Ibid . 25

(٥٨) Ibid . 27

(٥٩) جون هيوم : هو سياسي من ايرلندا الشمالية ولد في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٧ اسس هيوم الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي الذي يمثل الكاثوليك في شمال ايرلندا ، ويعتبر من اهم الشخصيات في تاريخ ايرلندا الشمالية فقد حصل سنة ١٩٩٨ على جائزة نوبل للسلام مع دايفيد تريمبل لجهودهما في احلال السلام بعد توقيعهما اتفاق الجمعة العظيمة ، في عام ١٩٩٣ اصبح هيوم واحد من ١٨ نائبا في البرلمان الانكليزي (مجلس العموم) وهو واحد من ٣ نواب مثلوا ايرلندا الشمالية في البرلمان الاوربي في انتخابات عام ١٩٩٩، اعلن في ٤ شباط ٢٠٠٤ انسحابه من الحياة السياسية .

(٦٠) Tom jake , partycs in northern Ireland, (paries , 2000) p.55

(٦١) jak , op_cit , p.60

(٦٢) Ibid , p.62

(٦٣) Ibid , p.87

(٦٤) يسميها البروتستانت ديري لندن للدلالة على تبعيتها للحكومة البريطانية ويسميها الكاثوليك ديري وهي مدينة تقع في شمال غرب ايرلندا الشمالية وتستطيع ان تستدل على طائفة الشخص عندمل تسأله ماهي هذه المدينة فأذا اجاب بديري لندن فهو برو تستاتي واذا اجاب بديري فهو كاثروليكي زيارة شخصية للباحث للمدينة ديري لندن يوم ٧ ايار ٢٠٠٩ .

(٦٥) pier ronoven , the bloody Sunday (London ,1998) p . 127

(٦٦) يعتبر يوم الاحد الدامي من اهم الاحداث الرئيسية في تاريخ ايرلندا الشمالية وبالرغم من ان التحقيق الأولي لم يضع الالوم على الجيش الملكي الا ان الكثيرين كانوا يروا ان الجيش هو الذي يتحمل المسؤولية لانه اطلق النار دون ان يتم الاعتداء عليه ، ولقد تمت مراجعة

احداث ذلك اليوم مرات عديدة واصبحت موضوعا لفلم كبير بعنوان (الاحد الدامي) من بطولة جيمس بنيت عام ٢٠٠٢ وبسبب الضغط الشعبي لمعرفة ما حصل شكلت الحكومة البريطانية عام ١٩٩٦ لجنة للتحقيق هي لجنة سافيل وكان التحقيق شاملا لدرجة ان وقت عمل اللجنة استمر اكثر من عشر سنوات (Ibid – p. 201) لكن الوقت الذي حدد وهو
عشر سنوات لم يكفي وحتى هذا الوقت اللجنة مستمرة واستنزفت الكثير من الاموال مقابلة شخصية للباحث مع عمدة ديري لندن في ايرلندا الشمالية بتاريخ ٧ ايار ٢٠٠٩

(٦٧) http://www.psni.police.uk

(٦٨) george mitchel, the conflict in northern Ireland, (London 1998) p.73; Ibid ,p.75

(٦٩) Ibid . p75

(٧٠) Ibid. p.90

(٧١) Alexander haig, phases of resolution and peace,(London,2007) p.109

(٧٢) Ibid p.110

(٧٣) www.psni.police.uk.op.sit

(٧٤) زيادة عدد افراد قوات الامن في الشوارع وقانون مكافحة الارهاب وتوظيف العمل الاستخباري بشكل افضل haig op.cit p.122

(٧٥) Donald sebo, the irish way of peace , (Dublin 2008) p.27

(٧٦) Ibid, p.32

(٧٧) Ibid , p.35

(٧٨) Ibid , p.36

(٧٩) jake, op.cit .p.35

(٨٠) kred , op. cit p.95

(٨١) haig , op.cit.p.172

(٨٢) Ibid

(٨٣) Ibid . p.201

(٨٤) في ايرلندا استقال شارلز هيوي في كانون الاول ١٩٩٢ وتم استبداله بالبرت رينولدز اضافة الى بريطانيا كان جون ميجور عام ١٩٩٠ خيارا مفاجا وهو تلميذ ماري كريت تانتشر والكثير يرى ان تانتشر دعمته وحصل على اكثر من استحقاقه ، وقد تشارك الاثنين علما انهما لم يكونا يحملان اي تركة سياسية او تاريخية حول القضية الايرلندية الامر الذي كان يعيق تانتشر وهيوي . jake, op.cit .p.35

(٨٥) cogler cook, Belfast agreement and its phases (Belfast, 1999)p.118

(٨٦) jake , op.cit,p.78

(٨٧) Nac Shega , the irish National Assembly , (new York , 1999) p.98

(٨٨) ibid , p.107

(٨٩) Morris Sandy , the disar moment , (London , 2006) p.102

(٩٠) Polor Decojar , the Fragil peace , (London , 2005) p.62

(٩١) ibid . p.63

(٩٢) Mare Molin and peter ronrin , the difficult way of peacs , (London , 1999) p.164

(٩٣) Sandy , op.cit , p.113

(٩٤) Marc gezzin , the Good Friday , (belfast , 1998) p.44

(٩٥)اعترضت بعض الجهات مثل الجيش الجمهوري الايرلندي جناح الاستمرارية وكذلك الجيش الجمهوري الايرلندي الحقيقي وهما مجموعتين منشقتين عن الجيش الجمهوري الايرلندي وكان لهاتين المنضمتين دور كبير في القتل والتفجيرات التي حدثت بعد اتفاق الجمعة العظيمة وخاصة تفجيرات ١٥آب ١٩٩٨ وغيرها وحادثة قتل ٣ من عناصر الشرطة في ١٠آذار ٢٠٠٩وهذه المجموعات المنشقة عددها الان حوالي ٣٠٠ شخص وهم منبوذين من المجتمع لان ليس لهم مساند حيث ان كل الشخصيات من الاحزاب الوطنية او الاحزاب الاتحادية قد ادانت التفجيرات الاخيرة (مقابلة شخصية للباحث مع دنكان ماكو سلاند مساعد رئيس شرطة ايرلندا لقاء في ٦ ايار ٢٠٠٩) وفضلاً عن ذلك بقى الحزب الديمقراطي الاتحادي dup خارج الاتفاق حتى عام ٢٠٠٦ لكنه في النهاية وقع على الاتفاقية (مقابلة شخصية للباحث مع ايان بيسلي الوزير الاول او رئيس الوزراء وهو احد زعماء حزب DUP في ٥ اذار ٢٠٠٨ في بلفاست في مبنى الجمعية الوطنية وفي ٦ اذار استقال من منصبه كرئيس للوزراء) اثناء وجودي في بلفاست

(٩٦) وهو تيم اوكونر السكرتير المشترك السابق لسكرتارية المجلس الوزاري للشمال والجنوب ، والقنصل العام الايرلندي السابق في نيويورك والسكرتير العام الحالي لرئيس جمهورية ايرلندا مقابلة شخصية للباحث معه في بلفاست ٦ ايار ٢٠٠٩ .

(٩٧) كان في الاتفاقية اربع عناصر مشتركة تخص جمهورية ايرلندا وهذا يعطي الاتفاق بعداً اكبر هي :

١- اعلانها من قبل جمهورية ايرلندا والمملكة المتحدة وان الشعب عليه الاختيار اما بريطانيا او ايرلندا.

٢- اعلان الشعب انه جزء من بريطانيا لكن لهم فرصة اخرى في ان يبقوا او يلتحقو بأيرلندا

٣- تم تأسيس مجلس وزاري سمي المجلس الوزاري للشمال والجنوب ويشترك فيه وزراء من ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا ولهم مسؤوليات تخص كل الجزيرة

٤- بأمكان الايرلندي الشمالي ان يكون له جنسيتين ايرلندية جمهورية وبريطانية وفضلا عن وجود بعض المؤسسات الاتحادية المشتركة التي مقرها بلفاست مثل المؤتمر البريطاني الايرلندي ، والهدف هو لغرض اضفاء صفة الاتحاد على ايرلندا الشمالية وتأكيد الحكومة البريطانية بأن بلفاست لاتزال جزء من المملكة المتحدة (مقابلة شخصية للباحث مع السيد كونتين اوليفر Quintin Oliver وهو احد الشخصيات التي تفاوضت في اتفاق الجمعة العظيمة وتقلد منصب وزير الصحة في المجلس التنفيذي الاول في عام ١٩٩٨ ويعمل حاليا في شركة للاستشارات السياسية وحل الازمات .

(٩٨) Robert Mitchel , the Irish crisis , (London , 2004) p. 220

(٩٩)كان ابرز ما تم تناوله هو تعديل القانون البريطاني الخاص بالجنسية فبدلاً من ان يمنع ازدواج الجنسية اصبح بالامكان بعد التعديل ان تقول انك ايرلندي او بريطاني او الاثنين معاً وفيما يتعلق بجمهورية ايرلندا تم تعديل الدستور ورفعت من الدستور عبارة ان الاراضي الايرلندية هي كل جزيرة ايرلندا وانما ترك الخيار لايرلندا الشمالية ان تقرر الانضمام الى جمهورية ايرلندا او تبقى جزء من المملكة المتحدة بأستفتاء يتم كل سبع سنوات يحسم فيه الموضوع وفقا لرأي اغلبية المصوتين (مقابلة شخصية للباحث مع جيري ادمز في بلفاست في ٥ آيار ٢٠٠٩)

(١٠٠) نص الاتفاقية الاصلي الموقع من قبل السياسين الايرلنديين الشماليين وبريطانيا وجمهورية ايرلندا نسخة طبق الاصل محفوظة في مبنى الجمعية الوطنية لايرلندا الشمالية اطلع عليها الباحث في ٥ اذار ٢٠٠٨ ويحتفظ بنسخة منها مصورة .

(١٠١) المصدر نفسه

(١٠٢)المصدر نفسه

(١٠٣)المصدر نفسه

(١٠٤)المصدر نفسه

(١٠٥)المصدر نفسه

(١٠٦)المصدر نفسه

(١٠٧)المصدر نفسه

(١٠٨)المصدر نفسه

(١٠٩)المصدر نفسه

(١١٠)المصدر نفسه

(١١١) Sman jack , Solution referendums (London, 2005) p.72

(١١٢) deco jar , op.cit . p.114

(١١٣) لقاء مع رئيسة الحزب السيدة برونا هندس (Bronagh Hinds) في ايرلندا لمرتين آذار٢٠٠٨ وآيار ٢٠٠٩ وهي تملك شركة استثمارات في تقديم المشورة السياسية ونزع فتيل الازمات ايضا .

(١١٤) ارتبط الدين بالهوية حيث اصبحت كلمة ايرلندي مرتبطة مع كاثوليكي بينما ارتبطت كلمة بريطاني مع بروستانتي ، برونا هندس وكونيتين اوليفر وايوف كلاك (الطريق نحو التشارك بالسلطة) بحث غير منشور يحتفظ الباحث بنسخ منه باللغة العربية حصل عليها من كونينين في ايرلندا ايار ٢٠٠٩ .

(١١٥)المصدر نفسه ٦ ، jake, op.cit .p.223

(١١٦)jake, op-cit .p.224

(١١٧) بعد نتائج انتخابات ٢٠٠٧ اصبح احد قادة حزب dup وزير اول اي رئيس وزراء وهو المبجل ايان بيسلي واصبح احد قادة حزب الشين فين مارتن مغنيس نائبا له ويصدروا قراراتهم بالتوافق حسب نص الاتفاق رغم ان بيسلي طوال ٣٠عاما كان يقول لن اتصالح مع الشين فين الا على جثتي وكان مغنيس العدو الاول للشرطة الملكية في ايرلندا لكن اصبح لحزبه فيما بعد ممثل في مجلس ادارة شرطة ايرلندا الشمالية وادان الاعتداء الذي وقع على الشرطة في ١٠آذار ٢٠٠٩ مقابلة مع مغنيس ٨ ايار ٢٠٠٩ وكذلك مع بيسلي ٦آذار٢٠٠٨

* * * لم يكن موضوع السلام عامل يأرق فقط الناس في ايرلندا الشمالية لكنه ايضا يتعلق بكل من بريطانيا وجمهورية ايرلندا خوفا من انهيار عملية السلام لذلك تم التوقيع على اتفاقية سانت اندرو في تشرين الاول٢٠٠٦ بين بريطانيا وجمهورية ايرلندا لدفع عملية السلام الى الامام.

george wane, the of conflictin Ireland(Belfast 2007)p.176 Nac op.cit p.172 .

(١١٨) تميزا لها عن الجمعية الوطنية السابقة التي كانت خاضعة للدستور عام ١٩٧٣، Nac , op.cit, p 172

(١١٩) Ibid , p.175

(١٢٠) Ibid , p.4

(١٢١) Ibid , p.176

(١٢٢) Michel joni , Ireland : The crisis and the Solution (London, 2001) p.128

(١٢٣) ibid , p.130

(١٢٤)هناك نص في النظام الداخلي للجمعية الوطنية في ايرلندا الشمالية يقول ان التصويت الناجح يجب ان يكون (نصف العدد + ١) لكن اذا اعترض على القرار ثلاثين عضوا في الجمعية بطلب رسمي بعد اصدار القرار يعتبر القرار ملغيا فأذا حصل القرار على اكثر من ٧٠ % من الاصوات عد ناجحاً دون انتظار تقديم طعن لرده من قبل اعضاء اخرين لكن اذا كان القرار باقل من ذلك فيتم الانتظار لمدة اسبوع حتى توجه السلطات التنفيذية للعمل بموجبه (مقابلة شخصية للباحث مع رئيس الجمعية الوطنية في ايرلندا الشمالية في ٥ اذار ٢٠٠٨ وكذلك في ٧ ايار ٢٠٠٩) .

(١٢٥) يأخذ توزيع الثروة بالاعتبار الحرمان وسوء البنى التحتية ونوعية العمل والخدمات ، مقابلة مع برونا ، مصدر سبق ذكره .

(١٢٦) Mireille Bremidal , the Irish conflict story (London, 2000) p.198

(١٢٧) ibid , p.200

(١٢٨) Wanne , op.cit , p.20 (تم منح المجلس التنفيذي الايرلندي الشمالي حق اصدار العملة من قبل الحكومة البريطانية وهي لها نفس قوة الجنيه الاسترليني وهي عملة معترف بها في كل بريطانيا لكنها تصدر عن بنك اولستر ورموزها وصورها لشخصيات وشواخص ايرلندية فقط وتسمى الجنيه ايضا ولها نفس اجزاءه ، ولكن وجدنا بعض الاسواق في بريطانيا ترفض تسلم الجنيه الصادر عن بنك اولستر وعليك في هذه الحالة الذهاب الى المصرف لغرض استبداله بجنيه صادر عن البنك البريطاني لكننا لم نجد هذه الحالة في شمال ايرلندا ففي اسواق شمال ايرلندا ليس هناك تمييز بين جنيه صادر عن البنك البريطاني او بنك اولستر ، وان سلوكية عدم قبول الجنيه الصادر عن بنك اولستر في بريطانيا هي سلوكية فردية لاشخاص وليس رسمية وهي تعكس ربما الحالة النفسية في الرفض لاي مظهر استقلالي لشمال ايرلندا) ، زيارة للباحث لكل من شمال ايرلندا وبريطانيا ، Ibid .

(١٢٩) مقابلة شخصية للباحث مع برونا ، مصدر سبق ذكره.

(١٣٠) المصدر نفسه .

(١٣١) ادارة السلطة لان قيادة السلطة وادارتها سهلة التقاسم والتشارك اما موضوع الوظيفة العامة وصغار الوظائف فقد وضع لها جدول زمني لتحقيق التوظيف العادل يصل في بعض الدوائر الى عشرون عام وفي بعضها الاخر الى عشر سنوات وللمزيد راجع
Bob Osborne and Lan Shuttle worth ,Fairem Ployment in Northern Ireland (Belfast , 2004) .

(١٣٢) Bremidal, op.cit , p.200

(١٣٣) Mare Helder , the irish cherchs dispute , (London,2005) p.222

(١٣٤) تعتبر اللجنة الدولية لنزع الاسلحة اداة حيادية لنزع السلاح ولها سمعة جيدة على مستوى دولي الا ان بعض الاتحاديين ظلو متشككين بها (مقابلة مع كونيتن في ٦ايار ٢٠٠٩)

(١٣٥) وهي لجنة تشكلت لمعالجة قضية اصلاح جهاز الشرطة في ايرلندا الشمالية وباتن محافظ هونغ كونغ السابق وضمت اللجنة في عضويتها رئيس جهاز شرطة لندن ورئيس جهاز شرطة واشنطن وشخص افريقي واخر امريكي متخصصين في العدالة الجنائية وثلاث اشخاص من ايرلندا محققين ايضا في مجال العدالة الجنائية . مقابلة مع السيناتور موريس هيز عضو لجنة باتن في بلفاست ٦ ايار ٢٠٠٩

(١٣٦) في عام ١٩٩٨ كان جهاز الشرطة في ايرلندا الشمالية اغلب منتسبيه من البروتستانت وكانت النسبة تصل الى حوالي ٩٢% من البروتستانت و٨%من الكاثوليك ولكن في عام ٢٠٠٨ وصلت النسبة الى ٢٦% كاثوليك و٧٤% بروتستانت ومؤمل ان تكون النسبة ٣٠%كاثوليك و٧٠%بروتستانت في عام ٢٠١١ وصولا الى نسبة ٥٠%لكل من الطرفين حتى عام ٢٠٢٠ فقد تم اتباع طريقة الاحالة الى التقاعد عن طريق رفع المدخول التقاعدي ومنح منحة مالية للذي يقدم طلب التقاعد فضلا عن مراعاة جانب التعينات بأن تعطى نسبة كبرى للكاثوليك لغرض الوصول الى التوازن ، المصدر نفسه .

(١٣٧) وهي اتفاقية وقعت في ٤ايار ١٩٥٠ في روما باللغة الفرنسية والانكليزية وكلا النصين معتمدين بالتساوي وتالفت من ديباجة و٥٩مادة وملحق توقيع لهذه الاتفاقية وقد ارتكزت على الاعلان العالمي لحقوق الانسان

(١٣٨) مقابلة مع هيئة ادارة الشرطة في ٨ ايار ٢٠٠٩ في بلفاست ، وضمت مجموعة من المستقيلين وممثلي الاحزاب وهم كل من .

باري غليغان	نائب مستقل	عضو جمعية
ديفيد روز	مستقل	
روز الين مور	مستقلة	
ايان بسيلي	الحزب الديمقراطي الاتحادي	عضو جمعية
الكس ماسكي	الشين فين	عضو جمعية

باسيل ماكريا	حزب العمل الديمقراطي الاتحادي	عضو جمعية
اوريان دونالدتون	الرئيس التنفيذي	
ديبي دوتلي	نائب الرئيس التنفيذي	

(١٣٩) لقاء مع هيئة الشرطة ، نفس المصدر .

(١٤٠) Sandy , op.cit , p.183

(١٤١) لم تعجب توصيات باتن بعض الاحزاب الاتحادية البروتستانتية واعترضت عليها ولم يكن امام هيئة باتن الا ان ترد بالقول ماذا يتوقع البروتستانت هل كانوا يتوقعوا ان نقول بانه يجب زيادة عددهم في الشرطة وهم يشكلون حوالي ٩٢ % في جهاز الشرطة في شمال ايرلندا ، مقابلة مع السيناتور موريس هيز عضو لجنة باتن في بلفاست في ٦ ايار ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره .

(١٤٢) Ibid , p.155

(١٤٣) helder , op.cit , p.146

(١٤٤) Mortin Magers , the exiting Way of manifestations , (Belfast 1998) p.88; shean, op,p.192

(١٤٥) Haig , op.cit , p.108

(١٤٦) Ibid , p.209

(١٤٧) Jerry Marc , the slow burning , (Belfast , 2007) p. 245

(١٤٨) Sandy , op.cit , p.152

(١٤٩) Ibid , p.220

(١٥٠) Suzan Badri , the Balance in Northern Ireland , (London, 2002) p.178

(١٥١) Hilar limi , Equality of opportunities , (Berlin , 2008) p.198

(١٥٢) Ibid , p.199

(١٥٣) في بداية الاتفاقية في عام ١٩٩٨ كان هناك العديد من اللجان لغرض حل الاشكاليات الكثيرة لكن بعد ابتداء العمل ولضرورات ادارية دمج بعضها مع البعض وشكلت لجنة واحدة او هيئة واحدة .

Bob Osborne and lan shuttel worth , op . cit , p.152

(١٥٤) Ibid

(١٥٥) Ibid

(١٥٦) Limi , op.cit , p.176

(١٥٧) Antwanet Mary , the city Fences Belfast , (London , 2005) p. 115

(١٥٨) Kred , op . cit , p.223

(١٥٩) Peter Solin , Queens uniresity and lts role to and the role to and the conflict , (Belfast, 2003) p.137 .

(١٦٠) Ibid

(١٦١) نص الاتفاقية ، مصدر سبق ذكره .

(١٦٢) Solin , op.cit , p.38

(١٦٣) Shean , op.cit , p.194

(١٦٤) sebo , op.cit , p.222

(١٦٥) Solin , op.cit , p.195

(١٦٦) Doklied , op.cit , p.198

(١٦٧) sebo , op.cit , p.223

(١٦٨) Robert Mitchel , the Irish Crisis , (London , 2004) p.157

(١٦٩) Ibid

(١٧٠) Ibid , 158

(١٧١) Haig , op.cit , p.228

(١٧٢) مقابلة مع المسؤولين التنفيذيين في المجلس الوزاري للشمال والجنوب في بلفاست بتاريخ ٦ ايار ٢٠٠٩ .

(١٧٣) عمل المجلس بشكل جيد في قضايا مد الطرق وبناء المستشفيات وكذلك التنسيق في قضايا الامراض الانتقالية ، على سبيل المثال عقد المجلس الوزاري خلال ٣ سنوات حوالي ٦٥ اجتماع وكان فيه حوالي ١٧ دائرة وحوالي ٧٠٠ وموظف لكن المجلس توقف عن العمل في عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٧ وبقيت وظيفته استشارية والسبب ان الجيش الجمهوري الايرلندي لم ينزع سلاحه وداهمت الشرطة احد مقرات الشين فين واعترض عليها زعيم الاتحاديين دايفيد تريمبل ونتيجة لذلك توقف ، لكن أستأنف نشاطه في عام ٢٠٠٧ ، مقابلة مع اعضاء المجلس الوزاري للشمال والجنوب في بلفاست في ٦ ايار ٢٠٠٩

(١٧٤) Decojar, op. cit p 182 ، المصدر نفسه . Ipid, p 183

(١٧٥) Decojar , op. cit , p.182

(١٧٦) ibid , p.183

(١٧٧) jerry marc, the slow burning (Belfast, 2007) p201

(١٧٨) Gezzin , op.cit , p. 232

(١٧٩) Kami , op.cit . p. 220

(١٨٠) ibid , p.221

(١٨١) Marc , op.cit , p.181

(١٨٢) Cook , op.cit , p.111

(١٨٣) ممكن وانت تسير في احد شوارع بلفاست ان تتلقى تحذيرات من المارة خاصة عندما يعرفوا انك من الاجانب بأن هذه المنطقة خطرة وعليك ان تغادرها وخاصة بعد غروب الشمس وتحديداً في الاماكن التي يكون فيها احتكاك أوشهدت اعمال عنف سابقة . عند تجوالي في احد شوارع المنطقة التي شهدت نزاع ابلغني شخصا بعد ان عرف اني اجنبي بضرورة المغادرة لخطورة الوضع في ٧ اذار ٢٠٠٨ .

(١٨٤) اثناء اللقاء الذي تم مع ممثل الحكومة البريطانية في المجلس الوزاري للشمال والجنوب في بلفاست في ٧ ايار ٢٠٠٩ وهو السير بيتر سمث قال ان اتفاق الجمعية العظيمة لم يختلف كثيرا عن اتفاق عام ١٩٢١ لكن الارادة السياسية لم تكن مهيأة في ذلك الوقت واستمر الصراع وخسرنا الضحايا ثم اضطررنا للوصول الى هذا الحل الذي كان بالامكان الوصول اليه قبل خمسة وسبعون عام مقابلة مع اعضاء المجلس التنفيذي للشمال والجنوب ، مصدر سبق ذكره .

(١٨٥) رغم ازدياد الصلاحيات وتوسعها لحد اصدار العملة واصدار السندات المالية وغيرها الا اننا لازلنا نسمع اصوات داخل الجمعية الوطنية الايرلندية الشمالية وخاصة من الاحزاب الوطنية تصف الاتحاديين بأنهم (محتلين وسيأتي اليوم الذي سيرحلون فيه من البلاد) لقاء مع السيدة (ويلي ماكر) عضو الجمعية الوطنية الايرلندية الشمالية في ١٤اذار٢٠٠٨ وكان الحديث بحضور ممثلي جميع الاحزاب الايرلندية الشمالية الرئيسية المتواجدة في الجمعية.

(١٨٦) لقاء للباحث مع الاهالي الساكنيين في احياء بلفاست وتم اللقاء مع اناس مختلفين من طوائف مختلفة في بلفاست في ٧ اذار٢٠٠٨

(١٨٧)ان وجود اللوحات ليس بدعم حكومي او رسمي وانما بشكل شخصي او ربما تتبنى وجودها ودعم الفنان الذي يعمل بها بعض الاحزاب السياسية بأستثناء لوحة واحدة وضعت من قبل الحكومة في ايرلندا الشمالية وهي تمثل حالة صراع في دول مختلفة مثل العراق وفلسطين والمانيا وجنوب افريقيا وغيرها زيارة شخصية للباحث لمرتين متتاليتين في اذار ٢٠٠٨ وفي ايار ٢٠٠٩ وللمزيد من التفاصيل حول اللوحات راجع

Thomas wilshing , the artistic paint is aface of conflict in northern Ireland (London, 2005)